هذا وقف على روح المرحوم
المرحوم علي [illegible] شرواني [illegible]

طوالع الأنوار
من مطالع الأنظار

٢٧٨٨

٢٨٥٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله لمن وجب وجوده وبقاؤه وامتنع عدمه وفناؤه ودل
على وجوده ارضه وسماؤه وشهد بوحدانيته جميع العالم
وبناؤه العليم الذي يحيط علمه بما لا يتناهى عدده واحصاؤه القد
ير الذي لا تنتهي قدرته عند المراد له اعادته وابداؤه بديع الاراضي
السماي الارفع تعالى قدره سنى السابق قضاؤه جلت قدرته
وتباركت اسماؤه وعظمت نعمته وعمت آلاؤه تاهت في بيداء
الوهيته انظار العقول واراؤه وارتجت دون ادراكه طرق الفكر
وانحاؤه احمده ولا احصي ثناؤه واشكره والشكر ابض
عطاؤه واصلي على رسوله الذي رفع الهدى حده وعلا
ؤه وقمع الضلالة بابه وعناؤه صلى الله عليه وعلى آله
وعلى آله ما هنا البدر المنير ضياؤه وبعد فان اعظم العلوم
موضوعا واقومها اصولا وفروعا واقواها حجة ودليلا
واجلاها محجة وسبيلا هو العلم الكامل بابراز اسرار اللاهوت
عن استار الجبروت المطلع على شاهدات الملك ومغيبات
الملكوت الفارق بين المنتحلين للرسالة والهدى والمطبقين
على الضلالة والردى الكاشف عن احوال السعداء والاشقياء
في دار البقاء يوم العدل والقضاء المبني على قواعد الشرع
واساسها ورئيس معالم الدين وراسها هذا وان

كتابا

كتابا مشتملا على عقائل المعقول ونخب المنقول في
تنقيح اصوله وتخريج فصوله وتلخيص قوانينه وتحقيق
براهينه وحل مشكلاته وابانة معضلاته وهو مع وجازة
لفظه وسهولة حفظه يحتوي على معان كثيرة الشعوب
متدانية الجنوب مسومة المبادي والمطالع مقومة
العوالي والمقاطع وسميته طوالع الانوار من مطالع
الانظار والله اسال ان يعصمني عن الاباطيل ويهديني
سواء السبيل ويغفر لي خطيئتي يوم الدين ويؤتيني
في اعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين وبعد فمقصود الكتاب مرتب على مقدمة
وثلاثة كتب اما المقدمة ففي مباحث تتعلق بالنظر
وفيها فصول الفصل الاول في المبادي
اعلم ان تعقل الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي واثبات
يسمى تصورا ومع الحكم باحدهما يسمى تصديقا وكل منهما ينقسم
الى بديهي لا يتوقف حصوله على نظر وفكر كتصور الوجود والعدم
والحكم بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والى كسبي
يحتاج اليه كتصور الملك والجن والعلم بحدوث العالم ووجود
الصانع اذ لو كانت التصورات والتصديقات باسرها ضرو
ريه او كسبية لما افدنا شيئا او لما حصلنا على شيء لان

النظر

الطريق اي لكنت من معارف اخرى سابقة عليه فلو كانت
باسرها مكتسبة لزم اسناد كل منها الى غيره في موضوعات
متناهية او غير متناهية فيلزم الدور او التسلسل لا
المحالان والنظر ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي الى
استعلام ما ليس بمعلوم وتلك الامور المرتبة ان كانت موصلة
الى تصور تسمى معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة الى
تصديق تسمى حجة ودليلا الفصل الثاني في الاقوال
الشارحة وفيه مباحث الاول من شرائط المعرف معرف
الشيء ما تستلزم معرفته معرفة الشيء فيكون العلم
به سابقا على العلم بالمعرف فلا يعرف الشيء بالمساوي
له في الجلاء والخفاء كما قيل الزوج عدد ليس بفرد وبنفسه
مثل الحركة نقلة والانسان حيوان بشر وبالاخفى منه كون
توقف عليه معرفته بمرتبة واحدة كتعريف الشمس بانه
كوكب نهاري والنهار بانه زمان طلوعها او بمراتب
كتعريف الاثنين بانه زوج اول ثم تعريف الزوج بانه المنقسم
بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين الذين لا
يفضل احدهما على الاخر ثم تعريف الشيئين بالاثنين او لم
يتوقف مثل النار ركن شبيه بالنفس وينبغي ان يقدم
الاعم لشهرته وظهوره ويجتنب عن الالفاظ الغريبة

والمجازية

والمجازية والمكررة مثلا في مثال العدد كثرة مجتمعة من الوحدات
والانسان حيوان جسماني ناطق اللهم الا اذا دعت اليه ضرورة
وذلك في تعريف القضايا يعني مثل الانسان حيوان يتولد من نطفة
شخص اخر من نوعه من حيث هو كذلك او حاجة كقولهم
الانف الافطس انف ذو تقعير ولا يكون ذلك التقعير
الا في الانف الثاني في اقسام المعرف معرف الشيء
لا بد وان يساويه في العموم والخصوص ليشمل جميع افراده
ويميزها عن غيرها فلا يخلو من ان يكون داخلا فيها
او خارجا عنها او مركبا منهما والاول اما ان يكون
جميع اجزائه وهو الحد التام او لم يكن وهو الحد الناقص
والثاني هو الرسم الناقص والثالث ان كان المميز داخلا
يسمى حدا ناقصا ايضا وان كان بالعكس كما اذا تركب
من الجنس والخاصة يسمى رسما تاما واعترض عليه
اولا بان مجموع اجزاء الشيء عينه والجزء انما يعرف الكل اذا
عرف شيئا من اجزائه وذلك الجزء اما ان يكون هو الكل
او ما هو خارج عنه والخارج انما يعرف اذا علم اختصاصه
به وذلك يتوقف على معرفة ما يغايره من الامور
الغير المتناهية وذلك محال وثانيا بان المطلوب ان
كان مشعورا به امتنع تحصيله وان لم يكن مشعورا به

امتنع طلبه واجيب عن الاعتراض الاول بان الجزء مقدم
علي الكل بالطبع والاشياء التي كل واحد منها مقدم علي شي
يمتنع ان يكون نفسه ومعرف الشي ليس بواجب ان يعرف
شيئا من اجزائه اصلا لجواز استغنائها باسرها وتعرف
الموصوف علي كون الوصف الموف بحيث يلزم من تصور
تصوره بعينه وذلك انما يتوقف علي اختصاصه به
وشموله في نفس الامر لا علي العلم بهما وهو ضعيف لان
تقدم كل واحد منها لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو
كل ومجموع ليدل علي المغايرة ولو كانت الاجزاء باسرها حتى
التصوري معلومة كانت الماهية معلومة والالم يفيد
التحديد ولو استلزم الخارجي تصوره فتصوره فان كان
متصورا كان الملزوم متصورا فاستغنى عن التعريف فان
لم يكن متصورا امتنع التعريف به بل الجواب ان الاجزاء على
انفرادها معلومة والتحديد استحضارها مجموعة بحيث
يحصل في الذهن صورة مطابقة للمحدود وكذا الرسم اذا كان
مركبا واما المفرد فلا يفيد وعن الثاني بانه توجه الطلب
عن الشي المشعور به ببعض اعتباراته فلا استحالة
المبحث الثالث في بيان ما يعرف ويعرف به
الماهية اما ان تكون بسيطة او مركبة وكل منهما

اما

اما ان يتركب عنه غيره او لا يتركب فالبسيط الذي لا يتر
كب عنه غيره لا يحد ولا يحد به كالواجب والذي يتركب
عنه غيره يحد به ولا يحد كالجوهر والمركب الذي يتركب عنه
غيره يحد ولا يحد به كالانسان والذي يتركب عنه غيره
يحد ويحد به كالحيوان فالحد للمركب وكذا الرسم التام
واما الرسم الناقص فيشملها الفصل
الثالث في الحجج وفيه مباحث الاول في انواع الحجج الدليل
ما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول فاما ان يستدل
بالكلي علي الجزئي او بالمتساويين على الاخر ويسمى قياسا او
بعكسه ويسمى استقراء تاما ان كان بجميع جزئياته
وناقصا ان لم يكن او بجزئي علي جزئي اخر ويسمى تمثيلا عند[ا] [المنطقيين]
وقياسا في عرف الفقهاء والجزء الاول اصلا والثاني فرعا والمعنى
والمشترك جامعا وتاثيره يعرف تارة بالدوران واخرى
بالسبر والتقسيم او غيرهما وقد استقصينا الكلام في منهاج
الوصول الي علم الاصول المبحث الثاني في القياس واصنافه
القياس قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنه لذاته قول اخر وهو
اما ان يشتمل النتيجة او نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا او لا
ويسمى اقترانيا والاول هو ان يستدل بوجود الملزوم علي وجود
اللازم او بعدمه علي عدم الملزوم او بوجود احد المتعاندين

تمثيلا صح

علي عدم الاخرا وعدمه علي وجوده فيكون مشتملا علي مقدمة حاكمة بالملازمة بينهما وتسمي شرطية متصلة او بالمعاندة وتسمي منفصلة حقيقية ان تعاندا مطلقا اما مانعة جمع ان تعاندا صدقا او مانعة خلو ان تعاندا كذبا واخري تدل علي وضع الملزوم او المعاند مطلقا او صدقا او رفع اللازم او المعاند مطلقا او كذبا وتسمي استثنائية والثاني علي اربعة اوجه لانه لابد له من امر يناسب طرفي المطلوب ويسمي اوسط والمحكوم عليه اصغر والمحكوم به اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغري والتي فيها الاكبر كبري فالاوسط اما ان يكون محمولا في الصغري موضوعا في الكبري او محمولا فيهما او موضوعا فيهما او موضوعا في الصغري محمولا في الكبري فالاول ان يستدل بصدق الاوسط علي كل الاصغر او بعضه وصدق الاكبر علي ماصدق عليه الاوسط او سلبه عن كله او بعضه وذلك بشرط ايجاب الصغري كلية الكبري والثاني ان يستدل بصدق الاوسط علي كل الاصغر وسلبه عن كل الاكبر او بعكسه علي سلب الاكبر عن كل الاصغر او بصدق الاوسط علي بعضه وسلبه عن كل الاكبر او سلبه عن بعض الاصغر وصدقه علي كل الاكبر علي سلب الاكبر عن بعض الاصغر وذلك بشرط ان يتحد زمان السلب والايجاب او يكون احدهما دائما والثالث ان يستدل

على صدق الاكبر على كل الاصغر او بعضه او سلبه

بصدق

بصدق الطرفين علي كل الاوسط او احدهما عليه والاخر علي بعضه علي صدق الاكبر علي بعض الاصغر او بصدق الاصغر علي كله وسلب الاكبر عن كله او بعضه او بصدقه علي بعضه وسلب الاكبر عن كله علي سلب الاكبر عن بعض الاصغر والرابع ان يستدل بصدق الاصغر علي كل الاكبر او بعضه علي صدق الاكبر علي بعض الاصغر او بصدقه علي كله او بعضه وسلب الاوسط عن كل الاكبر علي سلب الاكبر عن بعض الاصغر او سلب الاصغر عن كل الاوسط وصدقه علي كل الاكبر علي سلب الاكبر عن كل الاصغر فالقرائن القياسية المنتجة ثلاثة وعشرون اربع استثنائية وهي المركبة من الشرطية المنفصلة ومن رفع المقدم او منها ومن وضع التالي او من احدي الشرطيتين ووضع المقدم او منها ومن رفع التالي وتسعة عشر اقترانية لان الضروب المنتجة في الشكل الاول اربعة وفي الثاني كذلك وفي الثالث ستة وفي الرابع خمسة والمجموع ماذكرنا والكلام المستقصي في هذه القرائن وبيان كيفية انتاجها النتائج المذكورة وبيان بقية شرائطها مذكورة في الكتب المنطقية وقد بيناها في الايضاح الفن الثالث في مواد الحجة الحجة اما ان تكون عقلية او نقلية والاولي اما ان تكون مقدماتها

قطعية وتسمى برهانا ودليلا او ظنية او مشهورة وتسمى
خطابة وامارة او شبيهة باحدهما وتسمى مغالطة والمبادي
اليقينية ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه وتسمى اوليات
وبديهيات او بواسطة تصورها الذهن عند تصورهما مثل
الاربعة زوج وتسمى قضايا قياساتها معها او الحس وتسمى
مشاهدات وحسيات او كلاهما معا والحس هو حس السمع
مثل ان يخبر عن محسوس ممكن وقوعه جمع كثير يجزم العقل
بامتناع تواطئهم على الكذب وتسمى متواترات او بغيره
مثل ان نشاهد ترتب شيء على غيره مرارا كثيرة بحيث
يحكم العقل بانه ليس على سبيل الاتفاق والا لما كان دائما
ولا اكثريا كترتب الاسهال على شرب السقمونيا وتسمى
تجربيات وقد يكون المشاهد مرة او مرتين لكنها لانضمام
قرائن اليها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
وتسمى حدسيات واما الظنيات فمقدمات يحكم العقل بها مع
تجويز نقيضها تجويزا مرجوحا واما المشهورات فما اعترف
به الجمهور لمصلحة عامة او بسبب رقة او حمية مثل العدل
حسن والظلم قبيح وكشف العورة مذموم ومواساة
الفقراء محمودة واما مقدمات المغالطة فقضايا الوهم في امر
غير محسوس قياسا على المحسوس كما قيل كل موجود فانه

جسم او حال في جسم وقد يستعمل فيها الجدليات وهي
قضايا تذكر لترغيب النفس في شيء او تنفيرها عنه وقد
تكون صادقة والاكثر ما يستعمل فانما تستعمل في القياسات
الشرعية والثانية ما يحتمله ممن عرف صدقه عقلا
انما يفيد لنا اليقين اذا تواتر عندنا وعلمنا عصمة رواة
العربية وعدم الاشتراك والمجاز والاضمار والتخصيص
والنقل والنسخ والمعارض العقلي الذي لو كان لترجح اذ
العقل اصل النقل فتكذيب الاصل لتصديق الفرع محال تكذيب
لاستلزامه تكذيبه ايضا الفصل الرابع في احكام
النظر وفيه مباحث الاول ان النظر الصحيح يفيد
العلم والسمنية انكروه مطلقا والمهندسون في الالهيات
لنا انا نعلم بالضرورة ان من علم لزوم شيء لشيء وعلم
معه وجود الملزوم او عدم اللازم علم من الاول وجود اللازم
ومن الثاني عدم الملزوم وايضا فمن علم ان العالم ممكن
وان كل ممكن فله سبب علم قطعا ان له سبب احتجت السمنية
بوجوه الاول ان العلم الحاصل عقيب النظر ان كان ضروريا
لما بان خلافه كسائر الضروريات والتالي باطل وان
كان نظريا احتاج الى نظر اخر وعاد الكلام في اللازم بالنظر
الثاني بانه ان كان ضروريا لما بان خلافه وان كان

نظر يحتاج الى نظر آخر ولزم التسلسل الثاني المطلوب بالنظر
ان كان معلوما فلا طلب وان لم يكن معلوما فاذا حصل فبما طريق
كيف يعرفه الثالث انا نعلم ان الذهن لا يقوى على استحضار
مقدمتين معا لانا نجد من انفسنا اذا توجهنا الى مقدمة
تعذر علينا في تلك الحالة التوجه الى الاخرى والمقدمة الواحدة
لا تنتج واجيب عن الاول بان العلم بوجه استلزام المقدمتين
على الترتيب الخاص له ضروري وظهور الخطأ بعد النظر
الصحيح ممنوع وعن الثاني ان طرفيه معلومان والنسبة
مبهمة والمطلوب تعيينها فاذا حصل تميز عن غيره
بطرفيه وعن الثالث ان الذهن يستحضرهما كما يستحضر
طرفي الشرطية ويحكم بالملازمة او المعاندة بينهما واحتج
المهندسون بوجهين الاول ان التصديق موقوف على
التصور وذات الله تعالى غير معقولة ولا جائزة التعقل لما
سنذكره في الكتاب الثاني في الالهيات فلا يكون مجهولا علمه
الثاني ان اقرب الاشياء الى الانسان هويته التي يشير اليها بقوله
انا وانت ترى في مباحث النفس اختلافات كثيرة
في انها ما هي وكيف هي فما ظنك بما بعدها عن الاوهام
والعقول اجيب عن الاول بان التصديق يتوقف على
تصور الطرفين باعتبار وذات الله تعالى كذلك وعن
الثاني

الثاني بانه دليل على عسره ولا شك فيه ان الوهم يلابس
العقل في مآخذه و[يخلط] الباطل ويشاكل الحق في مباحثه
ولذلك تخالفت الامور فيه وتصادمت الاهواء والملل
منعوا منه الا الافراد من الاذكياء بل الكلام في الامتناع
فروع الاول النظر الصحيح يعد الذهن والنتيجة تفيض
عليه عقيبه عادة عند الشيخ ابي الحسن الاشعري رحمه
الله ووجوبا عند الحكماء وقالت المعتزلة النظر يولدها
في الذهن ومعنى التوليد انما يوجب وجود شيء وجودا آخر
كحركة اليد والمفتاح وتبين فساده ببيان استناد جميع الممكنات
الى الله ابتداء الثاني الاشبه انه لا بد بعد استحضار المقدمتين
من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما والا لما
تفاوتت الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه الثالث المشهور
ان النظر الفاسد لا يستلزم الجهل وقيل بخلافه والحق ان
الاعتقاد الفاسد ان كان مقصورا على المادة استلزم
والا فلا الثاني انه كاف في معرفة الله تعالى ولا حاجة الى
المعلم ويدل عليه ما ذكرناه احتجت الاسماعيلية لان
الخلاف والمنازعة تم بين العقلاء في ذلك ولو كفى
العقل لما كان كذلك وايضا كان الانسان لا يستقل بتحصيل
اضعف العلوم فكيف باصعبها واجيب عن الاول

بانهم لو اتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم ذلك وعن الثاني بان الفسر
مسلم ولا شك انه لو كان معلم معلم المبادي ازلح وتريح الشكو
والشبه كان اوفق انما النزاع في الامتناع الثالث
في وجوب النظر في معرفة الله تعالى واجب اما عندنا فلقوله
تعالى قل انظروا ماذا في السموات والارض ونحوه واما عند
المعتزلة فلان المعرفة واجبة عقلا وهي لا تحصل الا بالنظر
وما لا يتم الواجب المطلق الا به وكان مقدورا فهو واجب
واعترضوا بان مبناه على حكم العقل وسياتي الكلام فيه و
امتناع المعرفة بغيره واستحالة التكليف بالمحال وكلا
هما ممنوع وبان قوله وما كنا معذبين حتى نبعث
رسولا نفي الوجوب قبل البعثة نفي لازمه ودل على ان
الوجوب ليس الا من الشرع قيل لو وجب من الشرع
لزم افحام الانبياء فان المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه
ولا يعلم ما لم ينظر قلنا لو وجب عقلا لزم ايضا لان وجوب
النظر غير ضروري اذ هو متوقف على مقدمات تفتقر الى
انظار دقيقة

الكتاب الاول في الالهيات

وفيه ثلاثة ابواب الباب الاول في الامور الكلية وفيه
فصول الفصل الاول في تقسيم المعلومات المعلوم
اما ان يكون متحققا في الخارج وهو الموجود اولا وهو

المعلوم وما من ثلث المسمى وقال المتحقق ان تحقق
باعتبار نفسه فهو الموجود وان تحقق باعتبار غيره فهو الحال
كالاجناس والفصول وحد والحال بانه صفة غير موجودة
ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود وقال اكثر المعتزلة
المعلوم ان تحقق في نفسه فهو الشي والثابت وان لم يتحقق
كالممتنع فهو المنفي والثابت ان كان له كون في الاعيان
فهو الموجود والا فهو المعدوم وهم يطلقون المعدوم على المنفي
ايضا فالثابت اعم من الموجود والمعدوم من المنفي ومن هذا
مثبت الحال منه فقال القائلون ان استقل بالظرفية فهو الذات
الموجودة وان لم يستقل فهو الحال وقال الحكماء كلما
يصح ان يعلم ان كان له تحقق ما فهو الموجود والا لم يكن
له ذلك فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي
والخارجي الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب والى
ما لا يقبل وهو الممكن والممكن الى ما يكون في موضوع اي
محل يقوم ما حل فيه وهو العرض والى ما لا يكون كذلك وهو الجوهر
والمتكلمون قسموه الى ما لا اول لوجوده وهو القديم والى ما له
اول وهو المحدث والمحدث الى متحيز وهو الجوهر وحال فيه
وهو العرض والى ما يقابلهما لاستحالته لانه لو كان لكان
ركنه الباري تعالى فيه ومخالفه في غيره فيلزم التركيب

ومنع بان الاشتراك في العوارض لا سيما في السلب لا يستلزم
التركيب الفصل الثاني في الوجود والعدم وفيه مباحث
الاول في تصور الوجود وهو بديهي لوجوه الاول انه جزء من
وجودي المتصور بديهية الثاني التصديق البديهي بان الشيء
والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان مسبوق بتصور الوجود
والعدم وتغايرهما التي هي الاثنينية المتوقف تصورها
على تصور الوحدة والسابق على البديهي اولى ان يكون بديهيا
فتصور ان هذه الامور بديهية قبل هذا التصديق ان كان
بديهيا مطلقا لم يحتج الى دليل والا لم يفد قلنا بداهة التصديق
مطلقا متوقفة على بداهة العلم بالجزء الا على حصول العلم
ببداهته وللسائل ان يقول التصديق يتوقف على تصور الجزء
باعتبار الا على تصور حقيقته فلا يلزم بداهته الثالث الوجود
بسيط لامتناع تركبه من الموجود به او بنقيضه فلا يحد ولا
يرسم اذ لا شيء اعرف منه وايضا فالرسم لا يعرف كنه الحقيقة كان
الثاني في كونه مشتركا مفهوم الوجود وهو مشترك
عند الجمهور وخالفهم الشيخ لنا انا نجزم بوجود الشيء ونتردد
في كونه واجبا جوهرا او عرضا وتقسيم الوجود اليها وهو
مورد القسمة مشترك واستدل بان مفهوم السلب واحد
فلو لم يتحد مقابله بطل الحصر العقلي ومنع بان كل

لا يجاب له سلب مقابله الثالث كونه زائدا خلافا للشيخ
مطلقا وللحكماء في الواجب اما في الممكنات فلانا نتصورها
ونشك في وجودها الخارجي والذهني حتى يقوم عليهما البرهان
ولان الحمل الخالي في الممكنة تقبل الوجود والعدم ووجود الماهيات
كذلك وايضا الماهيات متخالفة والوجود مشترك فلا يكون نفسها
ولا جزءا منها والا لكانت لها فصول تشاركها في مفهوم الوجود ويكون
لها فصول اخر ويتسلسل واحتج الشيخ بانه لو زاد لقام
بالمعدوم قلنا بل بالماهية من حيث هي واما في الواجب فلوجوه
الاول انه لو تجرد لتجرد لغيره والا لتنافت لوازمه فيكون
ممكنا قبل تجرده لعدم الموجب لعروضه قلنا فيحتاج لزومه
قبل الوجود مشتركا قلنا ان سلم فلا يمنع المساواة في تمام الجب
الحقيقة والا لزم تركب الوجود الثاني الماهية الكلية بين
الوجودي ورد بان فسادهما ايضا ما لو امتنع عليه الاشتراك
لا بد ان يكون من عوارضها فالمعروض ان تماثلت ركبا
لزم المحالات المذكورات وان تباينت كان كل واحد
منهما مخالفا للاخر بالذات ومشاركا له في مفهوم هذا العارض
وهو عين المدعى الثاني مبدأ الممكنات لو كان الوجود وحده
لشاركه كل موجود والا لكان السلب جزءا منه قيل التجرد شرط
تأثيره قلنا فيكون كل موجود سببا الا ان الامر تخلف بشرط

عنه بعد شرطه الممكن حصوله الثالث ان وجوده معلوم و
ذاته غير معلومة فوجوده غير ذاته احتج الحكما بان وجوده
لو زاد لاحتاج الي معروضه فاحتاج الي سبب مغاير فيتقدم ذاته
بالوجود علي وجوده ويلزم التسلسل او بباين فيكون ممكنا
واجبا وان الكل العارية لا يجب تقدمها بالوجود فان ماهية
الممكنات علة قابلة لوجوداتها واجزاء الماهية علة لها
مع انه تقومها ليس بالوجود فرع اتصاف الشي بالوجود
ليس لاجل صفة قائمة به فان قيام الصفة به فرع علي كونه
موجودا فلو تعلل كونه موجودا به لزم الدور الرابع في ان المعدوم
ثابت اذ المعدوم ان كان مساويا للمنفي او اخص منه وكل
منفي ليس بثابت فالمعدوم ليس بثابت وان كان اعم منه لم
يكن نفيا صرفا والا لما بقي فرق بين العام والخاص فكان
ثابتا وهو مقول علي المنفي فالمنفي ثابت هذا خلف احتجت
المعتزلة بان المعدوم متميز لكونه معلوما ومقدورا ومرادا
بعضه دون بعض وكل متميز ثابت فالمعدوم ثابت وبان الا
متناع نفي لانه صفة الممتنع المنفي فالامكان ثابت فالمعدوم
الموصوف به ثابت واجيب بان ذلك منقوض بالممتنعات
والخياليات والمركبات وتحقيق الوجود في الثاني بان الامكان
والامتناع من الامور العقلية علي ما سنبينه الخامس

في الحال اتفق الجمهور علي نفيه وقال به القاضي ابو بكر منا وابو هاشم
من المعتزلة وامام الحرمين اولا احتجوا علي ذلك بان الوجود وصف
مشترك بين الموجود والاثار وعا غيرة في الوجود فيكون وجوده
ويلزم التسلسل او الاستواء لانه لا يتصف بمنافيه وبان السواد
مركب اي حصل في اللونية ومخالفة في السوادية فان وجدا كان
احدهما قائما بالاخر والا استغني كل منهما علي الاخر فلم
تلتئم منهما حقيقة واحدة واذا كان كذلك لزم قيام العرض
بالعرض وهو محال لما سمعتوه وان عدما او احدهما لزم تركب
الموجود من المعدوم وهو محال والجواب عن الاول
ان الوجود موجود ووجوده ذاته وتميزه عن سائر الموجودات
بقيد سلبي فلا يتسلسل وعن الثاني بان اللونية والسوادية
موجودتان قائمتان بالجسم الا ان قيام احدهما موقوف
علي قيام الاخري او احدهما قائمة بالجسم والاخري قائمة بها
والامتناع ممنوع او التركيب في العقل لا في الخارجي وفيه
نظر الفصل الثالث في الماهية وفيه مباحث الاول
ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لما عداها فالا
نسانية من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة وان لم تخلو عن
احدهما وتسمي المطلق والماهية بلا شرط فان اخذت
مع المشخصات واللواحق تسمي مخلوطا والماهية بشرط

شيء وهو موجود في الخارج وكذا الاول لكونه جزءاً منه وان اخذت
بشرط العراء عنها تسمى مجردا والماهية بشرط لا شيء وذلك انما يكون
في العقل وان كان كونه فيه من اللواحق الا ان المراد تجريده عن
اللواحق الخارجية فالمجرد والمخلوط متباينان تباين اخصين
تحت اعم وهو المطلق وبه علم ظهور ضعف ما زعم افلاطون
وهو ان لكل نوع شخصا مجردا خارجيا لانه الجزء المشترك بين
المخلوطات الخارجية الثاني في اقسامها الماهية اما ان يكون
بسيطة او مركبة خارجية او ملتئمة عن اجزاء متميزة في الخارج
كالانسان المركب من البدن والروح والمثلث المركب عن الخطوط
او عقلية لا يتميز اجزاؤها في الخارج كالمفارقات ان جعلنا
الجوهر جنسا والسواد المركب من اللونية والسوادية
فالاجزاء اما ان تكون متداخلة كالاجناس والفصول او
متباينة متشابهة كوحدات العشرة او متخالفة معقولة
كالهيولى والصورة او محسوسة كاعضاء البدن وايضا فاما
ان تكون وجودية باسرها حقيقة كما مر او اضافية
كاجزاء القرب او ممتزجة منهما كالسرير واما ان تكون
بعضها وجوديا وبعضها عدميا كاجزاء الاول
فروع الاول قيل البسائط غير مجعولة اذ المحوج
الى السبب هو الامكان وهو اضافة فلا يعرض

لها

لها قلنا اعتبار عقلي يعرض لها بالنسبة الى وجودها الثاني المر
كب ان قام بنفسه استقل احد اجزائه وقام الباقي به وان
قام بغيره قام بجميع اجزائه او ببعضه والاخر بالاخر فيه
الثالث قيل يجب ان يكون الفصل علة لوجود الجنس
والا فاما ان يكون الجنس علة له فيلزمه او لا يكون
فيستغني كل منهما عن الاخر فيمتنع التركيب منهما قلنا
ان اريد بالعلة ما يتوقف الشيء عليه في الجملة فلا يلزم
من علية الجنس استلزامه للفصل وان اريد به ما يوجبه
فلا يلزم من عدم علية احدهما الاستغناء مطلقا لجواز
ان يكون الفصل امرا حالا في الجنس الرابع التعين
الماهية من حيث هي لا تأبى الشركة والتشخص يأباها
فاذا فيه زائد وهو التشخص ويدل على وجوده امران الاول
انه جزء من الشخص الموجود فيكون موجودا الثاني لو كان
التعين عدميا لكان عدما لتعين اخر فيكون احدهما ثبوتيا
وهو مماثل للاخر فيكونان ثبوتيين وللقائل ان يمنع التما
ثل اذ لو تماثلت لم يحصل التشخص من انضمام التعين
الى الماهية لان ضم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية وانكره
المتكلمون لوجوه الاول انه لو زاد لشارك فيه وتمايز

بتعين اخر ولزم التسلسل واجيب بانه مقول
علي افراده قولا عرضيا كالماهية فانها متخالفة
بالذات فلا حاجة الي تعينات اخر الذات ر
اختصاص هذا المتعين بهذه الحصة يستدعي
تميزها فيلزم الدور وتعرض باختصاص العقو
لا بخصوص الاجناس واجيب بانه يقتضي
تميزه معه لا قبله الثالث انضياف التشخص
الي الماهية يستدعي وجودها لامتناع ر
انضمام الموجود الي المعدوم فوجودها اما ان يقتضي
تعينا اخر فيلزم التسلسل اولا وهو المطلوب
واجيب بان الوجود معه فرع قال الحكما
الماهية ان اقتضت التشخص ~~الي الماهية~~
~~يستدعي~~ لذاتها انحصر نوعها في شخصها لامتناع
المخالفة بين لوازم الطبيعة الواحدة والا
فيعلل تشخصها بتشخص موادها والمواد
تكتنف بها فيتعدد بتعددها قيل عليه
تشخص المواد وعوارضها ان تعلل بحقائقها
لم يتعدد والا لتسلسلت

لتسلسلت

لتسلسلت المواد والحق احالة ذلك
الي ارادة الفاعل المختار الفصل الرابع
في الوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه مباحث الاول
في انها امور عقلية لا وجود لها في الخارج اما الوجوب والامكان
فلانهما لو وجدا لكانا نسبة الوجود اي الوجوب بالوجوب
والي الامكان بالامكان والا لامكن الواجب ووجب الممكن
وهو محال فيلزم التسلسل ولان اقتضا الوجود ولا اقتضاؤه المحوج
الي الايجاد السابق علي وجود الممكن متقدمان بالذات علي وجود الواجب
والممكن فلو وجدا لزم تقدم الصفة علي الموصوف قيل ينافي الا
متناع العدمي فيكونان وجوديين قلنا نقيض ما يكون عدما الوجود
خارجي يكون موجودا لانتقاض الاعتبارات العقلية واما القدم والحدوث
فلانهما لو وجدا لقدم القدم وحدث الحدوث ولزم التسلسل الثاني في
احكام الوجوب لذاته الاول انه ينافي الوجوب لغيره والا ارتفع
بارتفاعه فلا يكون واجبا لذاته الثاني انه ينافي التركيب لاحتيا
جه الي الاجزا المغايرة للمركب الثالث انه لو توقف كونه ثبوتيا
لا زائدا علي الذات والا لاحتاج اليه وامكن وما قيل انه نسبة بينه وبين
الوجود فتاخر فيه لزم في الفرض المذكور الرابع انه لا يكون مشتركا
بين اثنين وسنذكره فالواجب اذا اتصف بصفات فالوجوب
الذاتي للذات وحده والصفات واجبة به الثالث

ان نهاية امكانها ان الامكان الاول انه محوج الى السبب لان الممكن لما
تساوى طرفاه بالنسبة اليه الى مرجح والعلم به بديهي والفرق بينه وبين
قولنا الواحد نصف الاثنين ونحوه انه لو قيل الحاجة ليست ثبوتية والا
لكانت ممكنة لانها صفة الممكن فيكون لها حاجة اخرى ويتسلسل ولكان
ثبوتها متقدما على موصوفها لان الثبوتية التي اليها لتقدمها على المتأيد المتقدم
على وجود الاثر وهو محال وان المؤثرية لانها لو وجدت لكانت ممكنة
لانها صفة المؤثر ونسبة بينه وبين الاثر فيستدعي مؤثرا له
مؤثرية اخرى ويتسلسل وايضا التأثير حال الوجود تحصيل
للحاصل وحال العدم جمع بين النقيضين وايضا لو احتاج الوجود
الى الامكان الى مرجح لاحتاج العدم ايضا لكنه نفي محض فلا يكون
اثرا اجيب عن الشبهة الاولى بانه لا يلزم من عدمية الحاجة
والمؤثرية ان لا يكون الذات محتاجا ومؤثرا كما ان القول
بان العدم ليس امرا ثبوتيا لا يستلزم ان لا يكون الشيء معدوما
والمراد من التأثير ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر وايضا
العلم بان شيئا ما يؤثر في شيء او يحتاج الى شيء امر بديهي
لا يقبل التشكيك وعن الثاني بان العدم ان لم يوصف بالرجحان
فلا اشكال وان وصف جاز كونه اثرا ويكون المؤثرية فيه
على ما سبق من تفسير عدم علة الوجود ولصعوبة هذا الاشكال ل
قيل علة الحاجة هو الحدوث او الامكان معه وليس ذلك

لانه

لانه صفة الوجود الذي هو فرع التأثير المتفرع على الحاجة فلا يكون
علة لها ولا جزءا منها ولا شرطا لتأثير علتها الثاني لا يكون
احد طرفيه اولى به لذاته لانه حينئذ ان امكن طريان الاخر فاما
ان يطرأ السبب فيمتنع الاولوية الى عدمه او لا لسبب فيلزم
ترجيح المرجوح وهو محال وان لم يمكن كان الاولى واجبا الثالث
الممكن ما لم يتعين صدوره عن مؤثره لم يوجد وذلك التعيين
يسمى الوجوب السابق واذا وجد بحال وجوده لا يقبل العدم
وهو الوجوب اللاحق فالوجوب بالغير لازم للممكن لا ينفك عنه الرابع
الممكن يستحق الاحتياج حال البقاء ايضا لان امكانه الموجب له
فان الامكان للممكن ضروري والا لجاز انقلاب الممكن واجبا او
ممتنعا ولا احتياج في امكانه الى سبب قيل تأثير المؤثر اما في حاصل
وهو محال او في متجدد فالحاجة له دون الباقي قلنا المعنى بالتأثير
دوام الاثر بدوام مؤثره الرابع في العدم وهو ينافي تأثير المختار
لانه مسبوق بقصد المقارن بعدم الاثر فان القصد الى ايجاد الموجود
محال والحكماء المعتمد والعالم مع اعتقادهم قدمه الى الصانع لاعتقادهم
انه موجب ثم المتكلمون اتفقوا على نفيه سوى ذات الله تعالى
وصفاته والمعتزلة وان انكروا قدم الصفات قالوا انه في المعنى في المعني
لانهم اثبتوا احوالا خمسة لا اول لها وهي الموجودية والحيية
والعالمية والقادرية والالوهية وهي حالة اثبتها ابو هاشم

علة لا بد من مميزة لذات الخامس في الحدوث وهو كون الوجود مسبوقا
بالعدم وقد يفسر بالحاجة الى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا قال الحكماء الحدوث
بالمعنى الاول يستدعي تقدم مادة ومدة اما الاول فلان امكان الحادث
موجود قبله فيكون له محل غير الحادث وهو المادة واما الثاني فلان عدمه قبل
وجوده وهذه القبلية ليست بالعلية والذات والشرف والمكان فهي
بالزمان واجيب عن الاول بان الامكان عدمي وعن الثاني بان القبلية
قد تكون بغير ذلك كقبلية اليوم على غدا الفصل
الخامس في الوحدة والكثرة وفيه مباحث الاول في حقيقتها
الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في
الماهية والكثرة ما يقابلها ثم الوحدة مغايرة للوجود وانما
هي فان الكثير من حيث هو كثير موجود والانسان ولبس بواحد
وكذا الكثرة ثابتة في الخارج لان جزء من الواحد الموجود ولانه
لو كان عدما لكانت عدم الكثرة والكثرة مجموع الوحدات العدمية
فيكون النقيضان عدميين وهو محال فالوحدة وجودية والكثرة
مجموع الوحدات فتكون وجودية واعترض بان الوحدات لو وجدت
لكانت متشاركة في كونها وحدات ومتميزة بخصوصيات فيكون
لها وحدات اخر ويلزم التسلسل والحق ان الوحدة والكثرة من الاعتبارات العقلية
فرع الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتها اذ ليس احدهما عدم الاخرى ولا ضدا لها ولا
مضائفة لتقوم الكثرة بها بل لكونها مكيال الكثرة وهو اضافة عرضت

لها

لها الثاني في اقسام الوحدات الواحد ان منع تصوره من الحمل على كثيرين
فهو الواحد بالشخص وان لم يمنع فهو واحد من وجه كثير من وجه فجهة الوحدة
ان كانت نفس الماهية فهو الواحد بالنوع وان كانت جزءا منها فهو الواحد
بالجنس او بالفصل وان كان خارجا عنها فهو الواحد بالعرض اما بالمحمول كاتحاد
القطن والثلج في البياض او بالموضوع كاتحاد الكاتب والضاحك والواحد بالشخص
ان لم يقبل القسمة اصلا فان لم يكن له مفهوم سواه فهو الوحدة وان كان فاما
ان يكون ذا وضع وهو النقطة ولا يكون وهو المفارق وان قبلها وتشابهت
اجزاؤه فهو الواحد بالاتصال والا فبالاجتماع وقيل الواحد بالاتصال المقداران
يتلاقيان عند حد مشترك كضلعي الزاوية او يتلازم طرفاهما بحيث يلزم من
حركة احدهما حركة الاخر وايضا فالواحد ان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد
التام وان لم يحصل له فهو الواحد الغير التام والتام اما طبيعي او وضعي او صناعي
كزيد ودرهم وبيت ثم الاتحاد بالنوع يسمى مماثلة وبالجنس مجانسة وبالعرض
ان كان في الكم يسمى مساواة وان كان في الكيف يسمى مشابهة وان كان في المضاف
يسمى مناسبة وان كان في الشكل يسمى مشاكلة وان في الوضع يسمى موازنة
وان كان في الاطراف يسمى مطابقة الثالث في اقسام الكثير كل شيئين هما
متغايران وقال مشايخنا الشيئان ان استقل كل واحد منهما بالذات والحقيقة
بحيث يمكن انفكاك احدهما عن الاخر فهما غيران والا كالصفة والموصوف والكل
والجزء ولهذا قالوا الصفة مع الذات لا هو ولا غيره وعلى الاصطلاح الاول
فالغيران ان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والا فمختلفان متلاقيان ان

اشتركا في موضوع كالسواد والحركة فانهما يعرضان للجسم فمتساويان ان صدق
كل واحد على ما يصدق عليه الاخر وضدا خلاف ان صدق احدهما على بعض ما يصدق
عليه فان صدق الاخر على جميع افراده فهو الاعم مطلقا والا فكل منهما اعم من الاخر
من وجه واخص من وجه ومتباينان ان لم يشتركا فمتقابلان ان امتنع اجتماعهما
في موضوع من جهة واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين وامكن تعقل
احدهما بالذهول عن الاخر فضدان كالسواد والبياض وان لم يمكن فمتضايفان
كالابوة والبنوة وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فان اعتبر كون الموضوع
مستعدا للاتصاف بالوجودي بحسب شخصه او نوعه او جنسه كالبصر
والعمى فعدم وملكة حقيقيان وان اعتبر فيه وجود الموضوع في وقت
يمكن اتصافه فملكة وعدم مشهوران وان لم يعتبر فسلب وايجاب قيل
السواد من حيث هو ضد للبياض مضاف قلنا المضاف حيثية السواد
لا هو قيل المقابل تحت المضاف فكيف يكون المضاف تحته قلنا المضاف تحت
ما صدق عليه المقابل وهو اعم لصدقه على الضد والايجاب والسلب وتحته المقابل
او كلاهما لا لذاته وحده فروع الاول المثلان لا يجتمعان والا لاتحدا بحسب
العوارض ايضا فيكونان هو هو لا مثلين الثاني التقابل بالذات بين السلب
والايجاب لان كل واحد من المتضايفين والضدين انما يقابل الاخر لاستلزامه
عدمه والا فهما كسائر المتباينين الثالث السلب والايجاب لا يصدقان
ولا يكذبان واما المتضايفان فيكذبان لخلو المحل عنهما والضدان بعدم المحل او
اتصافه بالوسط كالفاتر واللاعادل واللاجائر وخلوه عن الجميع كالشفاف

والعدم

والعدم والملكة لعدم الموضوع وعدم استعداده لها الرابع المتضايفان
تتأخر زمانا طردا وعكسا والضدان قد يلزمان المحل على البدل فيتعاقبان كا
الصحة والمرض او لا يتعاقبان كالحركة من الوسط واليه فانه لا بد ان
يتوسطهما سكون في المشهور وقد يلزم احدهما كبياض الثلج الخامس
الاستقراء دل على ان البقاء قد يكون الاثنين نوعين اخيرين داخلين تحت
جنس واحد وان التباين لا يضادهما شيء واحد الفصل
السادس في العلة والمعلول وفيه مباحث الاول في اقسام العلة وهي اربعة
لان ما يحتاج اليه الشيء اما ان يكون جزءا منه او لا يكون والاول اما ان
يجب الشيء به بالفعل وهي الصورة او بالقوة وهو المادة وتسمى
العنصر والقابل ايضا والثاني اما ان يكون مؤثرا في وجوده وهو الفاعل
او في مؤثريته وهو الداعي والغاية الثاني في تعدد العلل والمعلول اذ
عل
المعلول الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علل مستقلة والا لاستغنى بكل
واحد عن كل واحد فيكون مستغنيا عنهما ومحتاجا اليهما معا وهو محال
والمتماثلان يجوز تعليلهما بمختلفين كالتضاد والعكس قد يتعدد اثاره ولكن
البسيط اذ تعددت الالات والمواد وان لم يتعدد فمنعه جمهور الحكماء وتمسكوا
بان مصدرية هذا غير مصدرية ذلك فان دخلا او احدهما في ذاته لزم التركيب
وان خرجا كانا معلولين فيعود الكلام ويلزم التسلسل واجيب بان المصدرية من الا
عتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج وعورض بان الجسمية تقتضي
التحيز وقبول الاعراض الموجودية عندكم مع بساطتها الثالث في الفرق بين جزء
وقبول
المؤثر وشرطه الجزء ما يتوقف عليه ذات المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تأثيره لا
تحقق

وانه كالبنوة للنار الرابع قيل الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا معا لان القابل
من حيث هو قابل لا يستلزم المقبول والفاعل من حيث هو فاعل يستلزمه
ولان القبول غير الفعل فلا يكون مصدر احدهما مصدر الاخر قلنا عدم استلزام
الشيء باعتبار لا ينافي استلزامه باعتبار اخر ولهذا قيل نسبة القابل الى المقبول
بالامكان العام والقبول فان البسيط لا يتعدد واثاره قد يتعدد الباب
الثاني في الاعراض وفيه فصول الاول في المباحث الكلية الاول في تعدد
اجناسها المشهور انحصار الاعراض في المقولات التسع وهي الكم وهو ما يقبل القسمة
لذاته كالاعداد والمقادير والكيف وهو ما لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف
تصوره على تصور غيره كالالوان والاين وهو حصول الشيء في المكان و
المتى وهو حصول الشيء في الزمان ككون الكسوف في وقت كذا والوضع وهو
الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض والى الامور الخا
رجة عنه كالقيام والقعود والاستلقاء والاضافة وهي النسبة العارضة
للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة والملك وهي هيئة
الشيء الحاصلة بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص وان يفعل
وهو كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا وان ينفعل وهو كون
الشيء متاثرا في غيره كالمنقطع ما دام منقطعا واعلم ان الوحدة والنقطة خا
رجتان عنها وان جنسيتها غير معلومة لاحتمال ان يكون كل واحد منها
او بعضها مقولا على ما تحتها قول العرض وان العرض ليس جنسا لها لان
عرضيتها مفتقرة الى البيان الثاني في امتناع الانتقال عليها اجمع عليه
جمهور العقلاء واحتجوا بان التشخص افرادها ليس لذاتها

ولا للوازمها والا لانحصرت انواعها في اشخاصها ولا لعوارضها الحالة
فيها لتوقف حلولها على تعينها فهو بمحالها فلا ينتقل عنها بخلاف الجسم
فانه غير محتاج في تشخصه الى الحيز بل في تحيزه وهو حاصل باعتبار
الحيز الثالث في قيام العرض بالعرض منعه المتكلمون متمسكين بان المعنى
بالقيام حصول في الحيز تبعا لحصول محله وذلك المتبوع لا يكون الا جوهرا
وهو ضعيف اذ القيام هو الاختصاص الناعت فان صفات الله تعالى قائمة
بذاته مع امتناع تحيزه وان سلم فلم لا يجوز ان يكون تحيز محله تبعا لتحيز
محل اخر هو الجوهر واحتج الحكماء بان السرعة والبطء عرضان قائمان بالحركة
فانها الموصوفة بها دون الجسم الرابع في بقاء الاعراض منعه الشيخ
وتمسك بان البقاء عرض فلا يقوم بالعرض وبانه لو بقي لامتنع زواله
لانه لا يزول في نفسه لاستحالة ان ينقلب الممكن ممتنعا ولا بالمؤثر
وجودي كطريان وجوده مشروط بعدم ضده الاخر ولا عدمي
كزوال شرط فانه الجوهر فيعود الكلام اليه ويلزم الدور ولا فاعل اذ لا
بد له من اثر فيكون موجدا لا معدما واجيب عن الاول بمنع مغايرته
وعن الثاني بان بخروجه بمقتضى ذاته بعوارضه والا لزم مشتركا او مؤثر
مباين عن محله وانتفاء شرط هو عرض لا يستمر وفاعل وان سلم ان
اثره لا يكون عدما متجددا وقد تمسك به النظام في امتناع بقاء الا
جسام الخامس في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين اذ لو
جاز لجاز حصول الجسم الواحد في مكانين ولامتنع الجزم بان السواد

المحسوس في هذا المحل غير المحسوس في ذلك ولزم اجتماع علمين متقابلين
على شخص واحد وزعم جمهور الاوائل ان الاضافات كالجوار والقرب توجد
لامرين وقال ابو القاسم التاليني تقوم بجوهرين والا لما امتنعت
الانفكاك كالمتجاورين وان تقوم بالكثرة والا لعدم بعدم الثالث فلا يبقى
الباقيان متلفين واجيب بان احالة عسر الانفكاك الي احتياج
التاليني البهاليت اولى من احالته الي احتياج احدهما الي الاخر او
الصانع الفاعل المختار

الفصل الثاني في مباحث الكم

الاول اما في اقسامه الكم اما ان ينقسم الي اجزاء لا اشتراك في حد
واحد وهو المنفصل ويسمى العدد او الي اجزاء اشترك في حد واحد وهو
المتصل فانه لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان فهو المقدار فان
انقسم في جهة واحدة فهو الخط وبه ينتهي السطح كما هو ينتهي
بالنقطة وان انقسم في جهتين فهو السطح والبسيط وبه ينتهي الجسم
وان انقسم في الجهات الثلاث فهو الجسم التعليمي والثخن والتخن حشو
ما بين السطوح فان اعتبرته نزولا فعمق وان اعتبرته صعودا فسمك
وقد يطلق العمق على البعد المقاطع للطول وهو البعد المفروض اولا
وقيل الطول الامتداد بين المتقاطعين في السطح والاخذ من راس
الانسان الي قدمه ومن ظهر ذوات الاربع الي اسفله والعرض هو
البعد المفروض ثانيا والامتداد الاقصر والاخذ من يمين الانسان الي
يساره ومن الجو الي ذنبه والطول والعرض والعمق كميات

ماخوذة مع اضافات الثاني في الكم بالذات وبالعرض الكم بالذات
ما يكون كما في نفسه والكم بالعرض ما يكون حالا في كم كالزمان فانه
وان كان متصلا بالذات فانه متصل بالعرض لقيامه بالحركة المنطبقة
على المسافة ومتصل اذ اقسم بالساعات او محلا له كالجسم والمعدود
او حالا في محله كالبياض هذا الايلق بياضه اكثر او متعلقا
به كالقوة المتناهية او غير المتناهية بحسب تناهي اثارها
او لا تناهيها عددا او زمانا الثالث في عرضية هذه الكميات
قال المتكلمون العدد مركب من الوحدات التي هي اعتبارات
عقلية لا وجود لها في الخارج كما سبق واما المقادير فهي الجسمية
اوجدوها بناء على ان الاجسام مركبة من الجزء الذي لا يتجزى وليس هي امرا
زائدا عليها والا لانقسمت بانقسام الجسم الذي هو محلها فينقسم الخط
عرضا والسطح عمقا هذا خلف قيل ليست هي من الاعراض السارية كالابيض لانقسامها
واجيب بان السطح مثلا اذ لم يكن في شي من الاشياء المعروضة للجسم
فلا يكون حالا فيه وان كان فاما ان يوجد بتمامه في كل واحد فيقوم الواحد بالكثير او لا
بتمامه فيلزم القسمة احتج الحكماء بان الجسم الواحد قد يتعاقب عليه المقادير المختلفة
مع بقاء الجسمية المعينة بحالها وبان الخطوط والسطوح صفات الجسم التعليمي
المتخلخل تارة والمتكاثف اخرى فلا يكون جوهرا واجيب عن الاول بان المتغير
هو الشكل او اوضاع اجزاء الجسم وعن الثاني بمنع المقدمات الرابع
في الزمان من الناس من انكر وجوده لانه لو كان قار الذات اجتمع الحاضر والماضي

فيكون الحادث اليوم حادثا يوم الطوفان ولو لم يكن لزم تقدم بعض اجزائه على
بعض تقدما لا يتحقق الا مع الزمان ويتسلسل واجيب بان تقدم الماضي بذاته لا بزمان
اخر وانتفى به تمسكوا بوجهين الاول انا اذا فرضنا حركة في مسافة معينة
بقدر من السرعة واخرى مثلها ابتدأتا معا فقطعتا المسافة معا وان تأخرت
الثانية في الابتداء ووافقت في الوقوف قطعت اقل وكذا اذا وافقتها
ابتداء وتركت وكانت ابطأ ففيما بين اخذ الاولى وتركها امكان قطع مسا
فة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطؤ معين وفيما بين اخذ الثانية وتركها
امكان اقل من ذلك بتلك السرعة المعينة وهو جزء من الامكان
الاول فيكون قابلا للزيادة والنقصان ولا شيء من العدم كذلك الثاني
ان كون الاب قبل الابن ضروري فتلك القبلية ليست وجود الاب ولا
عدم الابن لتحققهما مع البعدية عنها ولا امرا عدميا لانها نقيض
اللاقبلية فهي اذا امر زائد ثبوتي واجيب بان هذه الامكانات امور
اعتبارية عقلية لا وجود لها في الخارج وكذا القبلية ثم اختلفوا
فقيل انه جوهر لا يقبل العدم والا لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تتحقق
الا مع الزمان فيلزم وجوده حال عدمه وهو محال ورد بان المحال
انما لزم من فرض عدمه بعد وجوده لا من فرض عدمه مطلقا وقيل هو الفلك
الاعظم لانه محيط بجميع الاجسام وقيل ... وقيل حركته لانه غير قار الذات ومنع بان
الحركة هي اما سريعة او بطيئة والزمان ليس كذلك وقيل مقدارها وهو قول
ارسطو ومتابعيه واحتجوا بان كل ما يرد على انه يقبل المساواة والمفاوتة وما كان

كذلك

كذلك فهو كم فالزمان كم ولا يكون منفصلا والا لانتهت الى ما لا ينقسم فهو متصل
غير قار لان اجزاءه لا تجتمع وله مادة لا تكون المسافة ولا المتحرك ولا شيئا من هيئاته
القارة فتكون هيئة غير قارة وهي الحركة وتلك الحركة تكون مستديرة لان المستقيمة تنقطع
والزمان لا ينقطع وتكون اسرع الحركات لان الزمان يقدر به سائر الحركات وهو
الحركة اليومية واعلم ان مدار هذه الحجة على ان قبول المساواة تقتضي الكمية وذلك
انما يثبت لو تبين ازالته وان الجوهر الفرد ممتنع الوجود لذاته وان كونه كما متصلا
غير قار يستلزم ان يكون له محل اما لعرضيته او لحدوثه المحوج الى المادة ... في المكان
المكان اما موجود لان بديهة العقل تشهد بان الجسم ينتقل من مكان الى مكان
اخر والانتقال من العدم الى العدم مع خارج عن الممكن لان الجزء ينتقل بانتقاله بخلاف
المكان وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي عند ارسطو والبعد
المجرد الموجود الذي ينفذ فيه الجسم عند شيخه والفراغ عند المتكلمين وقيل
الاول ان المكان هو السطح والخلاء الثاني باطل لوجوه الاول انه لا يكون
عدميا والا لما قبل الزيادة والنقصان ولا موجودا بالوجود انه لو حصل جسم
في بعد مجرد لزم تداخل البعدين واتحادهما وتجويزه يفضي الى تجويز تداخل
العالم في حيز خردلة وهو محال الثاني ان تجرده لا يكون لنفسه ولا للوازمه والا
لكان كل بعد كذلك ولا لعارض والا لكان المفتقر الى المحل مستغنيا عنه لعارض
وهو محال الثالث البعد ان كان مما يتحرك كان له حيز فكان هناك ابعاد
متداخلة الى غير نهاية وان لم يكن كان من حيث انها باسرها قابلة للحركة مكان
وذلك لا يكون بعدا وانه لم يكن قابلا لا غيرها ان كان الذات او ما حل فيها ما يتحرك الا جسما

لما فيها من الابعاد واذ كان مما يعرض لها فطبيعتها من حيث هي قابلة للحركة ويجوز الالزام الثاني انه لو كان خلا فزمان وقوع الحركة في فرسخ خلا مثلا لو كان ساعة وفي فرسخ ملا عشر ساعات وفي ملا اخر رقيق اعشر فقوام الاول ساعة فزمان ذي المعاوق كزمان عديم المعاوق هذا خلف الثالث لو كان خلا لتساوى كان عدمها او بعد امتنانها لم يكن حصول الجسم في بعض جوانبه اولى فلا يسكن فيه ولا يميل اليه واجيب عن الاول بان الزيادة والنقصان باعتبار الفرض وعدم الاحساس بهما معا لا يستلزم التداخل والاتحاد واذ ان البعد من حيث هي لا تقتضي الميل ولا الحاجة ولا تقبل الحركة بمجرد او وذلك لا يوجب امتناع حركتها مادنا وعن الثاني ان الحركة لذاتها تقتضي زمانا والا لكانت الحركة في الخلا لا في زمان فيلزم وكل نقلة في على مسافة منقسمة ومتجزئة ملا بانقسامها الى اجزاء بعضها قبل وبعضها بعد وهو ساعة بحسب هذا الفرض فيكون زمان الملا الرقيق ساعة وعشر تسع ساعات وعن الثالث بان الخلا هو شابه ما خلف ابعاد العالم وحصول بعض الاجسام في بعض الجوانب لما بينها من الملائمة والمنافرة واقتضاء القرب والبعد وعورض بان القول بالسطح باطل وان التسلسل في الاجسام الى غير نهاية لان كل جسم فله حيز لا محالة ولما كان الحجر عند جريان الماء ساكنا لا يقال سكونه نفي نسبة مع الساحات لان فيها النسبة مغلق بسكونه ولزم امر باد هم المكان وتعصيه والتمكن بحاله كما اذا تكعبت شمعة مدورة وبالعكس والدليل على امكان الخلا انه لو رفع صحيفة ملساء عن مثلها دفعة لخلا الوسط اول زمان الارتفاع ولم يدخل الهوا للزم من حركة

احاط لطيفه فاترة على الشكل باشكال مختلفة هذا ما استنبطنه من فوائد الانبياء والتقطته من فوائد الحكماء واحاطه العقل بها من طريق الاستدلال لعلها من قبيل المحال كما قال الله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو واقرب سلسلة ثوابه وجهان الاول ان الموجد المقرب للافلاك ليس هو الله البارئ فانه واحد والواحد لا يصدر عنه المركب ولا جسم اخر لانه ان احاط بها التقدم وجوده على وجودها المتقارن لعدم الخلا فيكون الخلا ممكنا لذاته وهو محال وان احاطت به لزم كون الاخس علة الاشرف ولان الجسم انما يؤثر في قابل له وضع بالنسبة اليه ولا يؤثر في الهيولى ولا في الصورة اذ ليس للهيولى وضع قبل الصورة والميلها تعين قبل الهيولى فلا يؤثر في الجسم ولا ما يتوقف فعله على الجسم فالموجد لها جوهر عقلي مجرد يستغني عن الاداة وهو العقل الثاني الصادر من الله تعالى اولا ليس العرض لانه لا يتقدم على الجوهر والصادر اولا علة لما عداه من الممكنات ولا جسما لانه لا يكون علة لغيره من الجواهر لما سبق ولا هيولى ولا صورة ولا لتقدم احدهما على الاخر ولان الهيولى قابلة للصورة فلا تكون علة فاعلة لها وتعين الصورة مستفاد من الهيولى فلا تصدر الهيولى عنها ولا ما يتوقف فعله على جسم فهو عقل وله وجود في المبدا الاول ووجوب بالنظر اليه وامكان من ذاته فيكون بذلك سببا لعقل اخر ونفس وفلك ويصدر من العقل الثاني على هذا الوجه عقل ثالث وفلك اخر ونفسه وهلم جرا الى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال المعبر عنه بالروح في قوله تعالى يوم يقوم الروح المؤثر في عالم العناصر المفيض لارواح البشر والملك يشبه

ان يكون العقل الاول لقوله عليه الصلاة والسلام اول ما خلق الله القلم فقال
اكتب فقال ما اكتب فقال القدر ما كان وما هو كائن الى الابد واللوح هو المخلوق
الثاني ويشبه ان يكون العرش او متصلا به لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مخلوق
الا صورته تحت العرش فرع لما كانت العقول مجردة لم تكن حادثة ولا فاسدة
وكان منحصرا نوعها في اشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما سبق في مذهبهم
ان تقابل هذه الامور لا يكون الا لما له مادة وكانت عاقلة لذواتها ولجميع الكليات
غير مدركة للجزئيات كما سيأتي تقريرها الثالث في النفوس الفلكية احتجوا
بان حركات الافلاك غير طبيعية والا لكان المطلوب بالطبع محال وبالطبع ولا
قسرية لان القسر انما يكون على خلاف الطبع ويكون على موافقة القاسر في الجهة
والسرعة والبطء فهي اذا ارادية فلها محركات مدركة اما مخيلة واما عاقلة
والاول باطل لان التخيل الصرف لا يتبعه حركات دائمة باقية على نظام
واحد وكل عاقل مجرد لما سنذكره فثبت ان لكل محركات الافلاك جواهر
مجردة ليست هي المبادي القريبة للتحريك فان الحركات الجزئية منبعثة
عن ارادة جزئية تابعة لادراكات جزئية لا تكون للمجردات بل لقوى جسمانية
حالة فائضة عنها شبيهة بالقوة الحيوانية الفائضة عن نفوسنا على
ابداننا وتسمى نفوسا جزئية والمشهور انها عارية عن الحواس الظاهرة
والباطنة والشهوة والغضب اذ المقصود منهما نفع جلب المنافع ودفع
المضار وهما محالان عليها الرابع في تجرد النفوس الناطقة وهو مذهب
الحكماء وحجة الاسلام مما يدل عليه العقل والنقل اما العقل فمن وجوه

الاول ان العلم بالله تعالى وبسائر البسائط لا ينقسم والا فجزؤه ان كان علما
به كان الجزء مساويا لكله وهو محال وان لم يكن كالمجموع ان لم يستلزم فزائدا
فكذلك وان استلزم فيعود الكلام اليه ويتسلسل فمحله غير منقسم وكل جسم
وجسماني ينقسم فمحل العلوم ليس بجسم ولا جسماني ونوقض بالنقطة والوحدة
وانقسام الجسم الى ما به وفيه في الخشية الثاني ان العاقل قد يدرك السواد
والبياض فلو كان جسما او جسمانيا لزم اجتماع السواد والبياض في جسم
واحد ومنع بان صورة السواد والبياض العقليين لا تضاد بينهما ونوقض
بتصور هذا السواد وهذا البياض الثالث العقل لو كان جسمانيا او حالا فيه
لزم تعقله دائما لان الصورة الحالة في مادة ذلك العضو ان كفت في تعقله لزم
تعقله دائما وان لم تكف امتنع تعقله دائما لامتناع اجتماع صورتين متما
ثلتين في مادة واحدة واللازم باطل فالملزوم مثله وهو ضعيف لان الصورة
العقلية عرض فلا تماثل الجوهر وايضا هي حالة في القوة الحالة في العضو والصورة
الخارجية حالة في مادته وله دليل على امتناع مثل هذا الاجتماع الرابع القوة
العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية لانها تقدر على ادراك الاعداد و
الاشكال التي لا نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك لما سنذكره
في باب الحشر واعترض عليه بان عدم تناهي المعقولات ان عنيتم به ان العاقلة
لا تنتهي الى معقول الا وهي تقوى على تعقل معقول اخر فالقوة الخيالية كذلك
وان عنيتم انها تستحضر معقولات لا نهاية لها دفعة فهو ممنوع الخامس الادرا
كات الكلية لو حلت في جسم لاختصت بمقدار وشكل ووضع تبعا لمحلها

فلا تكون صورا بجرده كلية واعترض عليه بان كلية الصورة انطباقها على كل
واحد من الاشخاص اذا اخذت ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية وتجردها
عن آوها من العوارض الخارجية فلا يقدح في ذلك مما عرض لها بسبب المحل
والاشتراك الالزام بان نقول الادراك الكلي حال في نفس جزئية ولا
يلزم من جزئية المحل جزئية الحال واما النقل فمن وجوه الاول قوله
تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احيا عند ربهم ولا
شك ان البدن ميت فالحي شيء اخر مغاير له وهو النفس الثاني قوله
تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا والمعروض عليها ليس البدن
الميت فانه بمنزلة الجماد الثالث قوله تعالى يا ايتها النفس المطمئنة
ارجعي الى ربك راضية مرضية والبدن الميت غير راجع والا المخاطب
فالنفس غير البدن الرابع انه تعالى لما بين كيفية تكوين البدن وذكر
ما يعتوره من الاطوار قال ثم انشاناه خلقا اخر وعني به الروح
فدل ذلك على ان الروح غير البدن الخامس قوله صلى الله عليه وسلم
اذا حمل الميت على نعشه ترفرف روحه فوق النعش وتقول يا اهلي
ويا ولدي لا تلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي جمعت المال من حله ومن غير
حله ثم تركته لغيري والتبعة علي فاحذروا مثل ما حل بي فا
لمترفرف غير المترفرف فوقه واعلم ان هذه النصوص تدل
على مغايرتها بينها وبين البدن لا على تجردها واختلف المنكرون له
فقال ابن الراوندي انها لا تتجزأ في القلب وقال النظام انها

اجسام لطيفة سارية في البدن وقيل قوة في الدماغ وهي النفس الناطقة الحكمية والثانية
في القلب وهي النفس الغضبية وتسمى حيوانية والثالثة في الكبد وهي النفس النباتية والشهوانية
وقيل الاخلاط وقيل المزاج الخامس في حدوث النفس المليون لما بينوا ان مكون الواحد
الواجب لذاته فهو محدث النفوس على حدوثها الا انهم ما جوزوا حدوثها قبل حدوث البدن
لما روينا في الاخبار ان الله تعالى خلق الارواح قبل الاجساد بالفي عام ومنعه اخرون
لقوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر ذهب ارسطاطاليس من قبله الى شرط حدوثها بحدوث
البدن واحتج بان النفوس متحدة بالنوع والامكان واحدة لان تعدد افراد النوع بالمادة
وما دتها البدن فلا تتعدد قبله ثم ان تعلقت ان بقيت واحدة لزم ان يعلم كل واحد ما علمه
الاخر وان لم تبق كانت منقسمة والمجرد لا ينقسم وقيل عليه ان المفهوم من كونه نفسا
لكونه مدبرا وهو عرضي لا يلزم التركيب من المشتركة وان سلم فلا نسلم ان كل مركب جسم
حتى المجردان باسرها مشاركة في الجوهرية ومخالفة بالنوع وان سلم الاتحاد بالنوع
فلم لا يجوز ان يتعدد قبل هذه الابدان بتعدد ابدان اخر ومنه تلكم الوهم في بطلان
التناسخ مبني على حدوث النفس وهي ان البدن اذا استكمل فاض عليه نفس لعموم
الفيض ووجود الشرط فلا يتصل به اخرى لان كل احد يجد ذاته واحدا لا اثنين
فاثبات الحدوث به دور السادس في كيفية تعلق النفس بالبدن وتفريعاته قال
الحكماء النفس غير حالة ولا مجاورة للبدن لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمعشوق
وبسبب تعلقها تتوقى كمالاتها ولذاتها الحسية والعقلية عليه وهو تعلق
اولا بالروح المنبعث عن القلب المتكون من الطف اجزاء الاغذية فيفيض من النفس
الناطقة عليه قوة تسري بسريانه الى اجزاء البدن واعماقه فيثير في كل عضو قوى

تليق به ويكمل بها نفعه باذن الحكيم العليم وهي باسرها تنقسم الي مدركة ومحركة والمدركة
الي ظاهرة وباطنة اما الظاهرة فهي الحواس الخمس الاول البصر وادراكه بانعكاس صورة من المرئي
الي الحدقة وانطباعها في جزء منها يكون زاوية مخروط متفرد حتى تحاذيه سطح المرئي ولذلك
يري القريب اعظم من البعيد وقيل باتصال شعاع مخروط يخرج منها الي المرئي ورد
بانه لو كان كذلك لتشوش الابصار بهبوب الرياح فلا يري المقابل ادراك بخصوصه الثاني
السمع وسبب ادراكه وصول الهوا المموج في الصماخ وهو قوة مستودعة في مقعره
الثالث الشم وهو في زائدتين هما في مقدم الدماغ ويدرك الروائح بوصول الهواء
المتكيف بها اليه وقيل بوصول المختلط بجزء متحلل من ذي الرائحة ومنع بان القدر
اليسير من المسك لا يتحلل منه على الدوام ما ينتشر الي مواضع تصل اليها الرائحة الرابع
الذوق وهو منبث في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكه بمخالطة رطوبة
الفم بالمذوق ووصوله الي العصب الخامس اللمس وهو منبث في جميع جلد البدن
وادراكه بالمماسة والاتصال بالملموس واما الباطنة فخمس الاول الحس المشترك وهو
قوة تدرك صورة المحسوسات باسرها فانا نحكم على هذا بانه ابيض طيب الرائحة حلو
والحاكم لا محالة تحضره المحكوم به وعليه فلا بد من قوة تدركها جميعا ومحله مقدم البطن
الاول من الدماغ الثاني الخيال وهي قوة تحفظ تلك الصور فان الادراك غير الحفظ ومحله
موخر هذا البطن الثالث الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كصداقة زيد
وعداوة عمرو ومحلها مقدم البطن الاخير الرابع الحافظة وهي قوة تحفظ ما يدركه
الوهم الخامس المتصرفة التي تحلل وتركب الصور والمعاني وتسمى مفكرة ان استعملها
العقل ومتخيلة ان استعملها الوهم ومحلها الدودة التي في وسط الدماغ والدليل على اختصاص

القوي بهذه المواضع اختلال الفعل بخللها ومتخيلة ان استعملها الوهم فالمدركة
للجزئيات اولا هي هذه والنفس انما تدركها بواسطة تلك القوي وانطباع صورها
فيها اذ لو تصورنا مربعا مجنحا بمربعين وتصورت النفس به لزم تقسيم محل
الجناحين وانقسام النفس وهو محال واما المحركة فتنقسم الي اختيارية وطبيعية
والاول الى باعثة على جلب النفع وتسمى القوة الشهوانية او على دفع
المضار وتسمى القوة الغضبية والي محركة تحرك الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب
وارخائها وهي المبدا القريب للحركة واما القوي فهي اما لحفظ الشخص او لحفظ النوع
والاولى قسمان الاول الغاذية وهي التي تحيل الغذا الي مشابهة المغتذي ليخلف
بدل ما يتحلل الثاني النامية وهي التي تزيد في اقطار البدن على تناسب طبيعي
الي غاية النشو والثانية قسمان الاول مولدة تفصل جزءا من الغذا بعد الهضم
ليصير مادة شخص اخر والثاني مصورة تحيل تلك المادة في الرحم وتفيدها
الصور والقوي ويخدم القوي الاربع اربع اخري الجاذبة وهي التي تجذب
المحتاج اليه والهاضمة وهي التي تغير المجذوب الي ما يصلح ان يكون جزءا من الغذي
المغتذي بالفعل ولها اربع مراتب الاولي عند المضغ والثانية في المعدة وهو
ان يصير الغذا بها كالكشك الثخين ويسمى كيلوسا والثالثة في الكبد وهي
ان يصير الكيلوس اخلاطا هي الدم والصفرا والسودا والبلغم والرابعة في
الاعضاء والماسكة وهي التي تمسك المجذوب ريثما تفعل فيه الهاضمة والدافعة
وهي التي تدفع الفضل لعضو اخر اليه السابع في بقا النفس النفس لا تفنى
بموت البدن لما سبق من النصوص ونحوها احتج الحكما بان النفس غير مادي
وكل ما يقبل العدم فهو مادي فالنفس لا تقبل العدم وقد سبق القول في مذهبه

تقرير او اعتراضا ثم قالوا لها بعد البدن سعادة وشقاوة لانها ان كانت عالمة بالله
تعالى ووجوب وجوده وفيضان جوده وتقدس ذاته عن النقايص وكانت نقية عن
الهيات البدنية معرضة عن اللذات الجسمانية التذت بوجدانها نفسها كاملة شريفة
منخرطة في سلك المجردات المقدسة والملائكة المكرمة وان كانت جاهلة به معتقدة للا
باطيل الزايغة تالمت بادراك جهلها واشتياقها الى المعارف الحقيقية ويأسها عن
حصولها خالمرة مخلدة وتمنت العود الى الدنيا واكتساب المعالم وان اكتسبت من البدن
هيات كريهة واخلاقا ذميمة عذبت بميلانها اليها وتعذر حصولها لها مدة بحسب
رسوخها ودوامها فيها حتى تزول جعلنا الله من الصلحاء الابرار وحشرنا في زمرة
السعداء الاخيار بمنه وكرمه

الكتاب الثاني في الالهيات

وفيه ابواب الاول في ذات الله تعالى وفيه فصول

الاول في العلم بوجوده وفيه مباحث الاول في ابطال الدور والتسلسل اما الدور فلان
صريح العقل جازم على تقدم المؤثر على وجود اثره فلو اثر وجود الشيء في مؤثره
السابق عليه لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين وهو محال واما التسلسل فيدل
على بطلانه وجهان الاول انه لو تسلسل العلل الى غير نهاية فان استغرق الثانية
الاولى بالتطبيق من الطرف المتناهي يكون الناقص مثل الزايد فان لم يستغرق يلزم
انقطاعها والاولى تزيد عليها بمرتبة فتكون ايضا متناهية الثاني مجموع المتناهيات
المتسلسلة محتاجة الى كل واحد منها فيكون ممكنا محتاجا الى سبب وذلك السبب
ليس نفسه ولا الداخل فيه لانه لا يكون علة لنفسه ولا لعلله فلا يكون علة مستقلة
للمجموع فهو امر خارج عنه والخارج من كل الممكنات لا يكون ممكنا لا بطال المؤثر فيه

هو الاحاد التي لا نهاية لها لانه ان اريد به ان المؤثر الكل من حيث هو كل فهو
نفس المجموع وان اريد به ان المؤثر كل واحد لزم اجتماع مؤثرات على اثر واحد
وهو محال وكان المؤثر داخلا وقد ابطلنا الثاني في البرهان على وجود واجب
الوجود ويدل عليه وجهان الاول انه لا شك في وجود حادث وكل حادث
ممكن والا لم يكن معدوما تارة وموجودا اخرى وكل ممكن فله سبب وذلك
لا بد وان يكون واجبا او منتهيا لاستحالة الدور والتسلسل الثاني لا شك في
وجود موجود فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا فله سبب واجب
ابتداء او بواسطة ولا يعترض بانه لو كان واجبا لزاد وجوبه على ماهيته فيحتاج
الى ذاته فيكون سبب ملاقي او مباين فيلزم تقدم ذاته بوجوده على
وجوده او امكانه لما بينا ان ذاته من حيث هي توجب وجوده بلا اعتبار
وجوده وعدمه الثالث معرفة ذاته مذهب الحكماء ان الطاقة البشرية لا تفي
بمعرفة ذاته تعالى غير متصور بالبديهة ولا قابل للتحديد لانتفاء التركيب فيه
ولذلك لما سئل موسى عليه الصلاة والسلام اجاب بذكر خواصه وصفاته فنسب
الى الجنون تذكر صفات ايضا وقال ان كنتم تعقلون والترجيح لا يفيد الحقيقة
وخالفهم المتكلمون ومنعوا الحصر والزموهم بان ذات الله حقيقة الله تعالى هو
الوجود المجرد عندهم وهو معلوم الفصل الثاني في التنزيهات وفيه مباحث
الاول ان حقيقته لا تماثل غيره والا فالموجب لما به يمتاز عنه ان كان ذاته
لزم الترجيح بلا مرجح وان كان غيره فان كان ملاقيا عاد الكلام اليه ولزم
التسلسل وان كان مباينا كان الواجب محتاجا في هويته الى سبب منفصل فكان ممكنا

ولا يقال التعينية المميزة لذاتها اقتضت الاختصاص به كالفصل والعلة لانها معلولة الذات
فلا تقتضيه لتقدم العلة كالجنس والمعلول ولو جاز ذلك لجاز ان يتساوى في لوازم
الامثال وقال قدماء المتكلمين ذاته تساوي سائر الذوات في كونه ذاتا والمعنى
به ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وهو مشترك وايضا الوجوه الدالة على اشتراك
الوجود تدل على اشتراك الذات وتخالفه بوجوب الوجود والقدرة التا
مة والعلم التام عند الاكثرين وبالحالة الخامسة عند ابي هاشم قلنا فلعل مفهوم
الذات امر عارض لما صدق عليه واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك الموضوعات
وتماثلها وقال الحكماء ذاته نفس وجوده المشارك لوجودنا ويتميز عن وجودنا
بتجرده وعدم العروض لغيره وقد سبق الكلام فيه الثاني في نفي الجسمية والجهة
عن الله تعالى اي التجسم خلافا للمجسمة والجهة خلافا للكرامية والمشبهة
لنا انه تعالى لو كان في جهة وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب
ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا محدثا هذا خلف او لا ينقسم فيكون
جزءا لا يتجزأ وهو محال اتفاقا وايضا فانه تعالى لو كان في حيز وجهة
لكان متناهي القدر لما سبق فكان محتاجا في تقديره الى مخصص ومرجح
وهو محال الثاني بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين الاول ان بديهة
العقل شاهدة بان كل موجودين لا بد ان يكون احدهما ساريا في الآخر كالجوهر
والعرض او مباينا عنه في الجهة كالسماء والارض والله سبحانه ليس محلا
للعالم ولا حالا فيه فيكون مباينا عنه في الجهة الثاني ان الجسم يقتضي التحيز والجهة
لكونه قائما بنفسه والله سبحانه يشاركه في ذلك فيشاركه في اقتضائهما واما
النقل فآيات تشعر بالجسمية واجيب عن الاول بمنع

الحصر وشهادة البديهة لاختلاف العقلاء فيه وعن الثاني بان الجسم يقتضيهما في
بحقيقته المخصوصة وعن الآيات بانها لا تعارض القواطع العقلية التي
لا تقبل التأويل فيفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف او تؤول
كما ذكر في المطولات الثالث في نفي الاتحاد والحلول اما الاول فلانه
لو اتحد بغيره فان بقيا موجودين فهما اثنان لا واحد والا لم يتحد بل
عدما ووجد ثالث او عدم احدهما وبقي الآخر واما الثاني فلان المعقول
منه قيام موجود بموجود على سبيل التبعية ولا يعقل في الواجب وحكي
القول بهما عن النصارى وجمع من المتصوفة فان ارادوا ما ذكرناه بان
فساده وان ارادوا غيره فلا بد من تصويره اولا ثم في التصديق
به اثباتا او نفيا الرابع في نفي قيام الحوادث بذاته واعلم ان صفات
الباري تعالى منقسمة الى اضافات لا وجود لها في الاعيان كتعلق
العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة متبدلة والى امور حقيقية كنفس
العلم والقدرة والارادة وهي قديمة لا تتغير ولا تتبدل خلافا للكرامية
لنا وجوه الاول ان تغير صفاته يوجب انفعال ذاته وهو محال الثاني
ان كل ما يصح اتصافه به تعالى فهو صفة كمال وفاقا فلو خلا عنها كان
ناقصا وهو محال الثالث اتصافه به ازلا اذ لو قبل ذاته صفة محدثة لكان
ذلك القبول من لوازم ذاته او منتهيا الى قابلية لازمة دفعا للتسلسل فلا تنفك
عنه وصحة الاتصاف متوقفة على صحة وجود الصفة لتوقف النسبة على المنسوب
اليه فيصح وجود الحادث ازلا وهو محال فثبت بهذا ان كل ازلي لا يتصف بالحوادث
وينعكس بعكس النقيض الى ان كل ما هو متصف بالحوادث لا يكون ازليا الرابع المقتضي للصفة

الحادثة ان كان زائدا او شيا من لوازم ذاته لزم ترجيح احد الجائزين بلا مرجح
وان كان وصفا اخر محدثا لزم التسلسل وان كان شيا غير ذلك كان الواجب مفتقرا
في صفته الي منفصل والكل محال ولقائل ان يقول انه سبحانه وتعالي لا ينفعل
عن غيره لكن لم لا يجوز ان يقتضي ذاته تعالي متعاقبة كل واحدة منها مشروطة
بانقضاء الاخري او مختصة بوقت وحال لتعلق الارادة بها او خلق لما زال
فيكون الكمال منتظرا او مكان الاتصاف بها لما توقف علي امكانها لم يكن قبل
امكانها واحتجوا بانه تعالي لم يكن فاعلا لهذا العالم ثم صار فاعلا وبان الصفات
القديمة يصح قيامها به تعالي لمطلق كونها صفات ومعاني لان القدم عدمي
لا يصح ان يكون جزءا من المقتضي والحوادث يشاركها في ذلك فيصح قيا
مها بذاته تعالي واجيب بان التغير في الاضافة والمتعلق لا في الصفة
والمصحح لقيام تلك الصفات حقايقها المخصوصة ولعل القدم
شرط والحدوث مانع الخامس في نفي الاعراض المحسوسة اجمع العقلا
علي انه سبحانه وتعالي غير موصوف بشي من الالوان والطعوم والر
وايح والملتذ باللذائذ الحسية فانها تابعة للمزاج واما اللذة
العقلية فقد جوزها الحكماء وقالوا من تصور في نفسه كمالا فرح به
ولا شك ان كماله اعظم الكمالات فلا بد من ان يلتذ به الفصل
الثالث في التوحيد احتج الحكما بان وجوب الوجود نفس ذاته فلو شاركه
فيه غيره امتاز عنه بالتعين ويلزم التركيب والمتكلمون بانا لو فرضنا
الهين لاستوت الممكنات بالنسبة اليهما فلا يوجد شي لاستحالة الترجيح
بلا مرجح وامتناع اجتماع مؤثرين علي اثر واحد وايضا ان اراد احدهما

حركة

حركة جسم فان امكن للاخر ارادة سكونه فلنفرض وحينئذ اما
ان يحصل مرادهما او لا يحصل مراد كل منهما وكلاهما محال او يحصل مراد
احدهما وحده فيلزم عجز الاخر وان لم يمكن فيكون المانع ارادة الاخر فيلزم
عجزه والعاجز لا يكون الها ويجوز التمسك فيه بالدلائل العقلية لعدم
توقفها عليه الباب الثاني في صفاته وفيه فصلان الاول في الصفات
التي تتوقف عليها افعاله وفيه مباحث الاول في القدرة اتفق المتكلمون
علي انه تعالي قادر لانه لو كان موجبا بالذات لم يتوقف تاثيره علي شرط
حادث لزم قدم العالم وان توقف فاما ان يتوقف علي وجوده فيلزم
اجتماع حوادث متسلسلة لا نهاية لها وهو محال او علي ارتفاعه فيلزم
حوادث متعاقبة لا اول لها وهو محال ايضا لان جملة ما حدث الي عهد
الطوفان اذا طبقت علي ما مضي الي يومنا فان لم يكن في الثاني ما لا يكون
بازائه في الاول شي يساوي الزائد الناقص وان كان انقطع الاول
والثاني ازاد عليه بقدر متناه فيكون متناهيا قيل تخلف عنه العالم
لامتناع وجوده ازلا قلنا وجوده ساكنا من الموجب لم يكن ممتنعا
كما لكن لانحن الممكن ان يتقدم وجوده قيل الجملتان غير موجودتين
فلا توصفان بالزيادة والنقصان ونوقض بالزمان قيل لم لا يجوز
ان يكون موجد العالم وسطا مختارا قلنا لان كل ما سوى الاحد ممكن وكل ممكن مفتقر
وكل مفتقر محدث لان تاثير المؤثر فيه في الايجاد لا يجوز ان يكون حال البقاء لاستحالة
ايجاد الموجود فهو اما ان يكون حال الحدوث او حال العدم وعلي التقديرين يلزم حدوث
الاثر احتج المخالف بوجوه الاول ان المؤثر ان استجمع الشرائط وجب الاثر والا

لكان فعله تارة وتركه اخرى ترجيحا بلا مرجح والايجمع امتنع واجيب بان القادر
يرجح احد مقدوريه على الاخر كما ان الجائع يختار احد الرغيفين المتماثلين
من كل الوجوه والهارب من السبع يسلك احد السبيلين بلا مرجح وليس
كذلك كحدوث الحادث بلا سبب اصلا فان البديهة شاهدة بالفرق
بينهما فان المؤثر استجمع شرائط المكنة ووجود الفعل موقوف على تعلق
الارادة به الثاني ان اقتدار القادر ثبت فيتوقف على تميز المقدور
في نفسه المتوقف على ثبوته فيلزم الدور ونوقض بالايجاب ثم اجيب
بان التميز في علم القادر لا في الخارج الثالث المقدور لا يخلو عن وجود
او عدم والحاصل واجب والمقابل ممتنع فانتفت المكنة واجيب بان المكنة
حاصلة في الحال من الايجاد في الاستقبال او حاصلة في الحال بالنظر الى ذاته
ومع عدم الالتفات الى ما هو اليه الرابع الترك نفي محض وعدم مستمر
فلا يكون مقدورا وفعلا واجيب بان القادر هو الذي يصح منه ان
يفعل وان لا يفعل لا ان يفعل الترك ثم اعلم انه تعالى على كل الممكنات اذ
الموجب للمقدورية ذاته ونسبته الى الكل على سواء والمصحح للمقدورية هو
الامكان المتحقق المشترك بين الجميع وقالت الفلاسفة انه تعالى واحد لا يقدر
وقد سبق القول عليه وقال المنجمون مدبر هذا العالم هو الافلاك والكواكب
لانا نشاهد من ان تغير ان الاحوال مرتبطة بتغيرات احوال الكواكب
واجيب بان الدوران لا ينقطع بالعلية لتخلفها عنه في المضايفين وجزء
العلة وشرطها ولازمها وقالت الثنوية انه لا يقدر على الشر والا لكان شريرا
والتزام وقال النظام انه لا يقدر على القبيح لانه يدل على الجهل او الحاجة وجوابه

الخ

انه لا قبيح بالنسبة اليه وان سلم فالمانع حاصل لان القدرة زائدة وقال
البلخي انه تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد لانه طاعة او سفه او عبث و
اجيب عنه بان هذه الامور اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة الى العبد والا لو اراده
وكرهه العبد لزم اجتماع وقوعه ولا وقوعه للداعي والصارف واجيب بان
المكروه لا يقع اذ لم يتعلق به ارادة اخرى الثاني في انه تعالى عالم ويدل
عليه وجوه الاول انه مختار فيمتنع توجه قصده الى ما ليس بمعلوم الثاني
ان من تامل احوال المخلوقات وتفكر في تشريح الاعضاء ومنافعها وهيئة
الافلاك والكواكب وحركاتها علم بالضرورة حكمة مبدعها وما يرى من عجائب
افعال الحيوانات تحقق اقدار الله اياها والهامه لها الثالث انه ذاته تعالى
هوية مجردة حاضرة له فيكون عالما به اذ العلم حضور الماهية المجردة وهو
مبدأ لجميع الموجودات والعالم بالمبدأ عالم بمبدويته لان من علم كونه
مبدأ لغيره وذلك يتضمن العلم به فيكون عالما بالجميع الرابع انه تعالى
مجرد وكل مجرد يجب ان يعقل ذاته وسائر المجردات لانه يصح ان يعقل وكل
ما يصح ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره فيكون حقيقته مقارنة له اذ التعقل
يستدعي حضور ماهيته في العاقل وصحة المقارنة لا يشترط فيها كونها في
العقل لان مقارنتها للعقل والشيء لا يكون شرطا لنفسه فيصح اقتران ماهية الموجود
في الخارج بالماهيات المعقولة ولا معنى للتعقل الا ذلك وكل من يعقل غيره امكنه
ان يعقل كونه عاقلا له وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته وكل ما يصح للمجرد وجب
حصوله اذ القوة من لواحق المادة لا سيما في حق الله تعالى فانه واجب الوجود من جميع
جهاته والوجهان الاخيران معتمد الحكماء وفيهما نظر احتج المخالف بوجوه الاول

انه لو تعقل شيئا تعقل ذاته لانه يعقل انه عقله وهو محال لاستحالة حصول النسبة
بين الشي ونفسه وبنقض بتصور الانسان نفسه ثم اجيب عنه بان علمه بنفسه صفة
قائمة بذاته متعلقة بذاته تعلقا خاصا الثاني ان علمه لا يكون ذاته لكنه لو
كان صفة قائمة بذاته لازمة له فيكون ذاته قابلا وفاعلا معا وسبق
الجواب عنه الثالث لو كان العلم صفة الكمال لكان الموصوف به تعالى نا
قصا لذاته مستكملا بغيره وان لم يكن لزم تنزيهه عنه اجماعا واجيب بان
كمالها لكونها صفة ذاته لا كمال ذاته من حيث انه متصف به فرع
الاول انه تعالى عالم بكل المعلومات كما هي لان الموجب لعالميته ذاته
ونسبة ذاته الى الكل على السواء فلما اوجب كونه عالما بالبعض اوجب
كونه عالما بالباقي وقيل يعلم الجزئيات بوجه كلي اذ لو علمها جزئيا فعند
تغير المعلوم يلزم الجهل والتغير في صفاته قلنا بتغير الاضافة والتعلق دون
العلم وقيل لا يعلم ما لا يتناهى لانه ليس بمتميز والمعلوم متميز ولانه يستلزم
علوما لا نهاية لها قلنا المعلوم كل واحد منها والعلم القائم بذاته صفة
واحدة واللانهاية في التعليق والمتعلق الثاني انه تعالى عالم بعلم مغاير
لذاته خلافا لجمهور المعتزلة وغيرهم مخبره خلافا للمثبتين وكذا قدرته
لنا البديهة تفرق بين قولنا ذاته وبين قولنا ذاته عالم قادر وايضا
العلم اما اضافة مخصوصة وهي التي سماها الجبائيان عالمية او صفة
تقتضي تلك الاضافة وهي مذهب اكثر اصحابنا او صور المعلومات القائمة
بانفسها وهي المثل الافلاطونية او بذاته تعالى كما هو مذهب جمهور
الحكماء وايا ما كان فهو غير ذاته وفساد الاتحاد سبق ذكره بوجوه الاول لو قام

بذاته

لو قام بذاته مقتضيا لها فيكون قابلا وفاعلا وهو محال معا وهو محال
قلنا سبق جوابه لو قام بذاته صفة وكانت قديمة لزم كثرة القدماء والقول
به كفر بالاجماع الا ترى ان الله سبحانه وتعالى كفر النصارى بتثليثهم وهو
اثباتهم الاقانيم الثلاثة التي هي الوجود والعلم والحياة فما ظنك بمن
اثبت ثمانية او تسعة ولزم التركيب في ذاته لانه يشارك الصفة في قدمه
ويتميز عنه بخصوصيته وان كان حادثة لزم قيام الحوادث بذاته تعالى
واجيب بان القول بالذوات القديمة كفر دون القول بالصفات القديمة
والنصارى وان سموها اشخاصا الا انهم قائلون بكونها ذوات
في الحقيقة لانهم قالوا بانتقال اقنوم الكلمة اعني العلم الى بدن عيسى عليه
الصلاة والسلام والمستقل بالانتقال هو الذات والقدم عدمي فلا يلزم
التركيب من الاشتراك فيه الثالث المعنى الله تعالى وقادر
واجب فلا تعلل بعلم ولا قدرة واجيب بان العالم واجب بالعلم
الواجب لاقتضاء الذات له لا بذاتها ليمتنع التعليل وكذا القادر
الرابع لو كان علمه وقدرته لاحتاج في ان يعلم ويقدر الى الغير وهو
محال واجيب بان ذاته تعالى تقتضي صفتين موجبتين للتعلقات
العلمية والايجادية فان اردتم بالحاجة هذا المعنى فاستحالته ممنوعة وان
اردتم غيره فبينوه الثالث الحياة اتفق الجمهور على انه تعالى
حي لكنهم اختلفوا في المعنى فذهب الحكماء وابو الحسين الى ان
حياته عبارة عن صحة اتصافه بالعلم وذهب الباقون الى انها عبارة

لها عن صفة تقتضي هذه الصحة ويدل عليها انها لو لم تكن كذلك لكان
اختصاصه بهذه الصحة ترجيحا بلا مرجح وينتقض باتصافه بتلك
الصفة ويندفع بان ذاته المخصوص كاف في التخصيص ولتنقضي الرابع في الارادة
توافق الجمهور على انه تعالى مريد وتنازعوا في معنى ارادته فقال الحكماء هي علمه
بانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الاكمل وسموه
عناية وفسرها ابو الحسين بعلمه بما في الفعل من المصلحة الداعية الى الايجاد
والنجار بكونه غير مغلوب ولا مكره والكعبي بعلمه في افعال نفسه وامره في
افعال غيره وقال اصحابنا وابو علي وابو هاشم والقاضي عبد الجبار انها صفة
زائدة مغايرة للعلم والقدرة مرجحة لبعض مقدوراته على البعض لنا ان
تخصيص بعض المقدورات بالتحصيل وبعضها بالتقديم والتاخير ولا بد له
من مخصص وهو ليس نفس العلم فانه تابع للمعلوم ولا القدرة فان نسبتها الى الجميع
على وتيرة واحدة فلا تخصص ولان شانها التاثير والايجاد والموجد من حيث
هو موجد غير المرجح من حيث هو مرجح لتوقف الايجاد على الترجيح
لا يقال امكان وجود كل حادث مخصوص بوقته معين او وجوده مشروط باتصال
فلكي او علمه تعالى بحدوثه في ذلك الوقت او بما في حدوثه فيه من المصلحة ترجح
لان خلاف المعلوم والاصلح محال لانا نقول الممتنع لا يصير ممكنا والكلام في تلك
الاتصالات والحركات والاوضاع ايضا فان الافلاك بسائطها كما امكن ان يتحرك
على هذا الوجه امكن ان يتحرك بحيث يكون المنطقة دائرة اخرى ان يكون الكوكب
في جانب غير ما هو فيه والعلم بان الشيء سيوجد على الحيثية سابقة على العلم فلا
يكون

يكون منه واما رعاية الاصلح فغير واجبة على ما ستذكره احتج المخالف بان الارادة
لو تعلقت لغرض لكان الباري تعالى ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال واجيب بان
تعلقها بالمراد لذاتها لا لغرض فرع ارادته تعالى غير محدثة قالت المعتزلة ارادته
قائمة بذاته حادثة لا في محل وقالت الكرامية هي صفة حادثة في ذاته لنا وجهان
الاول ان وجود كل محدث موقوف على تعلق الارادة فلو كانت ارادته محدثة احتاجت
الى ارادة اخرى ولزم التسلسل الثاني قيام الصفة بنفسها غير معقول ومع ذلك كان
اختصاص ذاته بها تخصيصا بلا مخصص لان نسبتها الى جميع الذوات على السواء وكونها
لا في محل مفهوم سلبي لا يصلح ان يكون مخصصا وقيام الصفة الحادثة بذاته ممتنع لما
سبق الفصل الثاني في سائر الصفات وفيه مباحث الاولى في السمع والبصر دلت
الحجج السمعية على انه سبحانه وتعالى سميع بصير وليس في العقل ما يصرفها عن
ظواهرها فيجب الاقرار بها فيكون عالما بالمسموعات والمبصرات حال حدوثها
وهو المعني بكونه سميعا وبصيرا واستدل بان الحي ان لم يتصف بهما كان ناقصا
لما هو اقتنا بحي لانه متوقف على ان كل حي يصح ان يتصف بهما وان عدم
اتصاف الحي بهما نقص وللمخالف ان يمنعها احتج المخالف بوجهين الاول انهما لو
وجدا ان كانا قديمين لزم قدم المسموع والمبصر وهو باطل عندكم وان كانا
محدثين كانت ذاته محل الحوادث وهو محال واجيب عنه بانهما صفتان تستعدان
للادراك وهو تعلقهما بالمسموع والمبصر عند وجودهما الثاني السمع والبصر
تاثير الحاسة او ادراك مشروط به وهما على الله تعالى محال واجيب بمنع
الضرورة الثاني في الكلام تواتر اجماع الانبياء عليهم الصلاة والسلام وانما نقل عنهم على
انه سبحانه وتعالى متكلم بدون ثبوته لا يتوقف على كلامه فيجب الاقرار بكلامه

ليس بحرف ولا صوت بقومان بذاته خلافا للحنابلة والكرامية او بغيره خلافا للمعتزلة
له بل هو المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بالعبارات المختلفة المتغيرة المغاير للعلم والا
رادة بانه قد يخالفهما فانه تعالى امر ابا لهب بالايمان مع علمه بانه لا يؤمن وامتناع
ارادته لما يخالف علمه والاطناب في ذلك قليل الجدوى فان كنه ذاته
وصفاته محجوب عن نظر العقول ونحن نخبر ان الله تعالى صدق لان الكذب نقص
والنقص على الله محال الثالث في البقا ذهب الشيخ الى انه تعالى باق
ببقاء ونفاه القاضي وامام الحرمين والامام واحتجوا بان البقا لو كان موجودا
لكان باقيا ببقاء ولزم التسلسل ولانه كونه باقيا بالبقا فلو به لكان واجب
الوجود لذاته واجبا بالغير هذا خلف احتج الشيخ بان الشيء حال حدوثه
لا يكون باقيا ثم يصير باقيا والتبدل والتغير ليس في ذاته ولا في جزء ونوقض
بالحدوث واعلم ان المعقول من بقا الباري تعالى امتناع عدمه وبقا الحوادث
الحوادث مقارنة وجودها لزمانين فصاعدا وقد عرفت ان الامتناع
ومقارنة الزمان من المعاني العقلية التي لا وجود لها في الخارج الرابع
في صفات اثبتها الشيخ وهي الاستواء واليد والوجه والعين للظواهر
الواردة بذكرها واولها الباقون وقالوا المراد بالاستواء الاستيلاء وباليد
القدرة وبالوجه الوجود وبالعين البصر والاولى اتباع السلف في الايمان بها
والرد الى الله تعالى الخامس في التكوين قالت الحنفية التكوين صفة قديمة
تغاير القدرة فان متعلق القدرة قد لا يوجد اصلا بخلاف متعلق التكوين
والقدرة تتعلق بامكان الشيء والتكوين بوجوده قلنا الامكان بالذات فلا يكون
بالغير والتكوين هو التعلق الحالي للتاثير تبعيته الوجود كما قال تعالى

انحا مرنا

بتة تداعي جملة العالم لا محالة تخلخل ما وراه وتكاثف تداعيه لان زوال متوتر
وحصول اخر فرع على وجود الهيولى وعرضية المقدار فكذلك ممنوع الفصل
الثالث في الكيف الاستقراء دل على انحصار هذه المقولة في اقسام اربعة الكيفيات
المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات والاستعدادات اما القسم الاول
ففيه مباحث الاول في اقسامها الكيفيات المحسوسة ان كانت راسخة سميت انفعا
ليات والا فانفعالات لانفعال الحس عنها اولا ولانها تابعة للمزاج اما
بالشخص كحلاوة العسل وحمرة الدم او بالنوع كحرارة النار وبرودة الماء وهي
تنقسم بانقسام الحواس الخمس الظاهرة الى الملموسات وهي الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة وتسمى كيفيات الاول لتكيف البسائط بها والخفة والثقل و
الصلابة واللين والملاسة والخشونة والى المبصرات وهي الالوان
والاضواء والى المسموعات وهي الاصوات والحروف والى المذوقات وهي الطعوم
والى المشمومات وهي الروائح الثاني في تحقيق الملموسات الحرارة والبرودة هي
اظهر المحسوسات وابينها فالحرارة تختص بتفريق المختلفات وجمع المتماثلات
من حيث انها تصعد الالطف فالالطف فينضم كل جزء الى ما شاكله بمقتضى
اذا طبيعته الا ان كان الالتحام شديدا افادت سيلانا ودورانا ان كان اللطيف والكثيف
قريبين من الاعتدال لما بينهما من التلازم والتجاذب كما في الذهب وتلبيسا
ان كان الكثيف غالبا لا في الغاية كالحديد وتصعيدا لها بالكلية ان غلب
اللطيف كثيرا والاشبه ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية وكذا
الحرارة الفائضة عن الكواكب وقيل هي حرارة اجزاء نارية المنكسر فيحيل الحرارة

بالحركة ودليله المجربة لا تقال لو كانت الحركة مسخنة لتسخنت العناصر الثلاثة
فصارت نيرانا بسبب حركات الافلاك لان الافلاك لا تقبل السخونة فلا
تسخن ولا تسخن ما يجاورها واما البرودة فقيل هي عدم الحرارة ومنع بان
المحسوس ليس عدم الحرارة والعدم والا لكان الاحساس بالجسم احساسا
بالبرودة واما الرطوبة فقال الامام هي البلة المقتضية لسهولة الالتصاق
والانفصال لا كما يقال فيكون العسل ارطب من الماء اذ هو الصق منه لانه
ينفصل بعسر وقال الحكماء هي كيفية توجب سهولة قبول الشكل وتركه وهي غير
السيلان فانه عبارة عن حركات توجد في اجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة
في الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك في التراب كان سيلانا واليبوسة
مقابلها على الرايين واما الخفة والثقل فهما قوتان تحس من محلهما بوسطهما مدا
فعة صاعدة وهابطة ويسميها المتكلمون اعتمادا والحكماء ميلا طبيعيا
وهو لا يوجد في الجسم المتمكن في حيزه الطبيعي لامتناع المدافعة عنه
واليه ثم الميل قد يكون نفسانيا كاعتماد الانسان على غيره وقسريا كميل
الحجر المرمي الى فوق وقد يجتمع الميلان لجهة واحدة كما في الحجر المرمي
الى السفل والانسان المنحدر الى جهتين اذ قرناه بما يوجب المدافعة
لاجلها ولذلك تختلف حال الحجرين المرميين الى فوق بقوة واحدة اذا
اختلفا في الصغر والكبر والصلابة هي عبارة عن ممانعة الغامز واللين
عدمها وقيل هما كيفيتان تقتضيانهما والملاسة والخشونة استواء وضع
الاشياء ولا استواؤه فهما من مقولة الوضع الا اذا فسرا بكيفيتين تابعتين

المو

الموضع الثالث في تحقيق المبصرات اما الالوان فاظهر المحسوسات ماهية
وهلية وقد قيل البياض يتخيل من مخالطة الهواء للاجسام الشافة المتصغرة
كما في الثلج والبلور المسحوق وموضع شق الزجاج والسواد من كثافة الجسم
وعدم غور الضوء فيه واجيب بان ذلك قد يكون سبب حدوثها والبياض
يحس به فيما لا يعقل فيه ذلك كالبيض المسلوق ولبن العذراء فانه يحدث
بعد الابيضاض وهو دليل على قلة الهوائية فيه والمشهور ان اصل الالوان
هو السواد والبياض والباقي يتركب منهما وقيل والحمرة والخضرة والصفرة وزعم الشيخ
ابو علي ان وجود الالوان مشروط بالضوء لانا لا نحس بها في الظلمة وذلك اما لعدمها
او لمعاوقة الظلمة والثاني باطل لان العدم لا يعوق فتعين الاول والاعتراض عليه
لم لا يجوز ان يكون الضوء شرطا لابصارها فلا يرى عند عدمه فرح الالوان قد توجد
اذا كانت شديدة حرقة وضعيفة اذا اختلطها اجزاء صنارها احتراطا
لا تميز معه واما الاضواء فقيل انها اجسام شفافة تنفصل عن المضيء لانها متحركة
بدليل انحدارها من الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم واجيب بمنع الصغرى
ودليلها وعورض بانها لو كانت اجساما متحركة لاقتضى طباعها التحرك الى جهة
واحدة وايضا لو كانت اجساما وكانت محسوسة لسترت ما تحتها فكلما ازداد الضوء
اكثر سترا والواقع خلافه وان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وقيل هو
اللون ومنع بانه قد يحس دون اللون كالبلور اذا كان في ظلمة ثم ان منها ما هو
اول وهو الحاصل من مقابلة المضيء لذاته ويسمى ضياء ان قوي وشعاعا ان ضعف
وما هو ثان وهو الحاصل من مقابلة المضيء بالغير كالحاصل على وجه الارض وقت
الاسفار وعقيب الغروب ومن مقابلة [illegible]

اذا اختلطها

القمر ويسمى نوراً وظلاً ان حصل من مقابلة الهواء المضيء به وانما لم يحس بأجزاء
المضيء لضعف لونه والذي يترقرق على الاجسام يسمى لمعاناً فان كان ذاتياً
يسمى شعاعاً كما في الشمس وبريقاً كما للمرآة عماد والظلمة عدم النور عما
من شأنه وقيل هي كيفية تمنع الابصار ومنع بأنه لو كان كذلك لوجب ان
لا يرى الجالس في الظلمة ناراً توقد بقربه وحولها ولقائل ان يقول المانع
ظلمة تحيط بالمرئي لا بالرائي الرابع في تحقيق المسموعات الحروف كيفيات
تعرض للاصوات [illegible] فيتميز بعضها عن البعض في الثقل والخفة وهي تنقسم الى
مصوت وهو حروف المد واللين والى مصمت وهو ما عداها والمشهور ان السبب الاكثري
للصوت تموج الهواء بقرع او قلع عنيف وان الاحساس به يتوقف على دخول
الهواء الى الصماخ لانه يميل بهبوب الريح ويختلف بمشاهدة السبب كما
في ضرب الفاس ولانه لو وضع طرف انبوبة على صماخ انسان وتكلم فيه
لم يسمع غيره وانه محسوس في الخارج والا لما علم جهته والصدا صوت
يحصل من انصراف هواء متموج من جبل او جسم املس الخامس في
تحقيق الطعوم الجسم اما ان يكون لطيفاً او كثيفاً او معتدلاً والفاعل
فيه اما الحرارة والبرودة او المعتدل بينهما فيفعل الحار في الكثيف مرارة
وفي اللطيف حرافة وفي المعتدل ملوحة والبرودة في الكثيف عفوصة وفي
اللطيف حموضة وفي المعتدل قبضاً والمعتدل في الكثيف حلاوة وفي اللطيف
دسومة وفي المعتدل تفاهة وقد تطلق التفاهة على ما لا طعم له او لا يحس
بطعمه كالنحاس فانه اذا تحلل منه ما يخالط اللسان يحس به ايضاً وقد
يجتمع طعمان كالمرارة والقبض والملوحة في الشبحة ويسمى الزعوقة السادس

في

في المشمومات الروائح الموافقة طيبة والمخالفة له منتنة وقد يقال رائحة حلوة ورائحة
حامضة باعتبار ما يقارنها وليس لانواعها اسماء خاصة وسبب الاحساس بها وصول
الهواء المتكيف بها الى الخيشوم وقيل المختلط بجزء لطيف متحلل عن ذي الرائحة
واما القسم الثاني اعني الكيفيات النفسانية فهي الحياة والصحة والمرض
والادراك وما يتوقف عليه الافعال كالقدرة والارادة كما كانت منها راسخة
سميت ملكة وما ليس كذلك سميت حالاً ومباحثها في مباحث الاول في الحياة
وهي قوة تتبع الاعتدال النوعي وتفيض عنها سائر القوى واستدل الحكيم
على مغايرتها لقوتي الحس والتغذية بان العضو المفلوج حي ولا حس له
والعضو الذابل حي ولا يغتذي والنبات بعكسه ومنع بان عدم الفعل لا يستلزم
عدم القوة لجواز ان تمنعها عنه عائق ولئن قال القوة بما يؤثر بالفعل فانه لو سلم
لزم ان لا يطلق لفظ القوة عليه لا عدمه وبان غاذية النبات تخالف
غاذية الحيوان بالذات وقد شرطها الحكماء والمعتزلة بالبنية ومنع
بانها ان قامت بالمجموع واتحدت كان الواحد حالاً في محال وهو محال وان
تعددت كان لكل واحد مشروطاً بالآخر وفيه نظر والموت عدم الحياة عما من
شأنه وقيل هي كيفية تضاد الحياة لقوله تعالى خلق الموت والحياة
والعدم لا يخلق ومنع بان المعنى بالخلق هو التقدير الثاني في الادراكات
وهي اما ظاهرة كالاحساس بالمشاعر الخمس واما باطنة وهي تنقسم الى تصورات
وتصديقات والتصديق اما ان يكون جازماً او لا والاول اما ان يكون لموجب او لا
الثاني التقليد والاول اما ان يقبل متعلقه النقيض بوجه وهو الاعتقاد او لا

وهو العلم والثاني ان كان مساوي الطرفين فهو شك وان لم يكن فالراجح ظن
والمرجوح وهم والتصور هو وجود صورة المعلوم في العالم والذي يدل على
وجود هذه الصورة في العقل انا نتصور المعدوم ونميزه عن غيره تمييزا لا
يتحقق الا بالثبوت ولم يكن هو في الخارج بل هو في الذهن واعترض عليه بانه يوجب
كون الذهن حارا باردا مستقيما مستديرا عند تصورها والحق انهم ان
قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيل في المرآة فمحتمل وان ارادوا ما يشارك
الخارجي في تمام الماهية فباطل لانها اعراض والمتصور قد يكون جوهرا والنفس
تتصور نفسه فلو حصل فيه مثله لزم اجتماع المثلين لاتحاد العاقل والمعقول
والعقل واحد لان العاقل هو الذي حضر عنده ماهيته مجردة وهو اعم من الذي حضر
عنده ما يغايره لان حضور الشيء عند نفسه محال وقيل تعلق خاص بين العالم
والمعلوم فيتعدد بتعدد المعلومات فرعان على القول بالصورة الاول الصورة
العقلية تغاير الخارجية في انها محفوظة وشاملة ومحققة الحلول في
مادة ما هي اصغر منها ومندفعة بحدوث ما هو اقوى منها الثاني الصور
العقلية كلية لا على معنى انها كلية في انفسها فانها صور جزئية في نفوس جزئية
بل لان المعلوم بها كلي او لان نسبتها الى كل واحد من افراد ذلك النوع سواء
والعلم اجمالي يتعلق بامور متعددة باعتبار ما لها وتفصيلي يتعلق باعيان
كل واحد منها وفعلي وهو مثل ان تصورت فعلا فعلته وانفعالي كما ان
شاهدت شيئا فتعقلته مسئلة للنفس اربع مراتب الاولى استعداد التعقل
ويسمى العقل الهيولاني الثانية ان يحصل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات

وهي العقل بالملكة التي هي مناط التكليف الثالثة ان يحصل النظريات بحيث يتمكن
من استحضارها ويسمى العقل بالفعل الرابعة ان يستحضرها ويلتفت اليها ويسمى
العقل المستفاد الثالث في القدرة والارادة القدرة صفة تؤثر وفق الارادة
وهي ميل يعقب اعتقاد النفع كما ان الكراهة نفرة تعقب اعتقاد الضر وقيل
القدرة مبدأ الافعال المختلفة فالقوة الحيوانية قدرة اتفاقا والفلكية
عند من يجعلها شاعرة على الاول والنباتية على الثاني والقوة العنصرية
خارجة عنهما وهي غير المزاج لانه من جنس الحرارة والبرودة وتاثيره من
جنس تاثيرهما والقدرة ليست كذلك والقوة مبدأ الفعل مطلقا وقد
يقال لامكان الشيء مجازا والخلق ملكة تصدر بها عن النفس افعال بسهولة
له من غير سبق روية والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى الضدين
على السواء دون ذلك ارادتها القوة المنجية لشرائط التاثير ولهذا
زعم ان القدرة مع الفعل والمحبة ترادف الارادة فمحبة الله تعالى لعباده ارادة
كرامتهم ومحبة العباد له ارادتهم طاعته والرضا ترك الاعتراض والعزم
جزم الارادة بعد التردد الرابع اللذة والالم بديهيان للتصور وقولهم
اللذة ادراك الملائم والالم ادراك المنافر وفيه نظر لانا نجد من انفسنا
حالة مخصوصة ونعلم انا ندرك ملائما ولا نعلم ان تلك الحالة هي نفس الادراك
او غيره وتفسير المنافرة فاللذة كلاهما او احدهما وما قيل من ان اللذة هي
رفع الالم خطا لان الانسان قد يلتذ بالنظر الى الوجه الحسن والوقوف على مسئلة والعثور
على مال فجاة بلا خطور سابق الخامس الصحة والمرض الصحة حال او ملكة بها تصدر

الا فعال من موضوعها سليمة والمرض بخلافه بلا ركيكة واما الفرح والحزن والحقد وامثال
ذلك فعينة عن البيان واما القسم الثالث وهو الكيفيات المختصة بالكميات وهي اما ان
تكون عارضة للكميات وحدها اما المتصلات كالاستقامة والاستدارة والانحناء والشكل
واما المنفصلات كالزوجية والاولية والتركيب بكون مركبة منها كالخلقة المركبة من
الشكل واللون واما القسم الرابع وهو الكيفيات الاستعدادية فهي ان كان استعدادا
نحو اللاقبول كالصلابة فتسمى قوة وان كان استعدادا نحو القبول تسمى ضعفا ولا
قوة في الاعراض النسبية وفيه مباحث الاول في هيئتها انكرها جمهور المتكلمين
الا الاين وقالوا وجودها لوجب حصولها في محالها ويتسلسل احتج الحكماء بانها
تكون محققة ولا فرض ولا اعتبار فهي اذن من الخارجيات وليست اعداما لانها
تحصل بما علم تلك ولان ذات الجسم لا انها كل الى النبوت بعوض بالفساد المعنى
الثاني في الاين ويسماه المتكلمون كونا وقالوا حصول الجوهر اين فحصة
في مكان واحد سكون وفي مكانين حركة نحو حصوله اول حدوثه لا حركة
ولا سكون وقال الحكماء الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة و
بيانه ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا وتفارق بحده
من جهة ان حقيقته ليس الا التادي الى الغير فيكون ذلك الغير متوجها
اليه ممكن الوجود لبقاء التادي اليه فيكون حصولها كمالا ثانيا وذلك
ما دام كذلك يبقى شيء منه بالقوة والا لكان وصولا لا توجها فتبين
انها كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة والا لكان وصوله لا توجها
فتبين انها كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة وحاصله قريب مما

قال

قال ذلك دهم وهو انها خروج عن القوة الى الفعل على سبيل التدريج وذلك قد يكون في
الكم كالتخلخل والتكاثف وهما ازدياد المقدار وانتقاصه من غير ضم وانفصال
وكالنمو والذبول وهما ازدياد والانتقاص بكونهما وفي الكيف كاسوداد العنب
وتسخن الماء ويسمى استحالة وفي الوضع كحركة الفلك ويسمى حركة دورية وفي الاين
كالحركة من مكان الى اخر ويسمى نقلة ولا يكون في الجوهر لان حصوله دفعة
ويسمى كونا ولا في سائر المقولات لانها تابعة لموضوعاتها ولا بد لكل حركة من ستة
امور ما منه الحركة وما اليه الحركة وما فيه الحركة وما له وما به والزمان وتشخص
الحركة انما يتحقق بوحدة موضوعها وزمانها وما هي فيه اذ الواحد قد يتحرك الى
جهتين في زمانين وقد ينتقل ويتحول في ان واحد ومتى اتحد ذلك اتحد المبدأ والمنتهي
لا محالة والوحدة بوحدة المتحرك وتعددها وتنوعها بتنوع ما منه وما اليه كا
الهبوط والصعود وما فيه كا خذ الابيض الى الصفرة الى الحمرة الى السواد والى الفستقية
الى الخضرة الى السواد والوحدة بتنوع الموضوع المتحرك والزمان وان قدر تنوعه
بجواز اشتراك المختلفات في اثر عارضي ومعروض واحد واختلافها الجنسي باعتبار
ما هي به كالنقلة والاستحالة والصعود وتضادها ليس لتضاد المحرك والزمان لما
سبق وما فيه لان الصعود ضد الهبوط مع وحدة الطريق بل لتضاد ما منه واليه اما با
لذات كالتسود والتبيض او بالعرض كالصعود والهبوط فان مبدأهما ومنتهاهما
نقطتان متماثلتان عرض لهما تضاد من حيث ان احدهما صار مبدأ والا
خر منتهى وانقسامها بانقسام الزمان وبانقسام المسافة والمتحرك ولا بد لها من
قوة توجبها وتلك القوة ان كانت مستفادة من سبب خارجي سميت الحركة قريبة

والا فان كان لها شعور بما يصدر عنها سميت ارادية والا فسميت طبيعية وكل منهما سريعة
وبطيئة والبطوء ليس لتخلل السكنات والا لكانت نسبة الحركات المتخللة بين حركات
عدو الفرس فضلا عن يوم الى حركاته نسبة فضل حركة الفلك الاعظم على حركته فيكون
سكناته ازيد من اربعين الف الف مرة فينبغي ان لا يحس بحركاته
لقلتها المغمورة في تلك السكنات وايضا لو جاز ان ترتفع الشمس جزءا ويسكن
الظل لجاز في الجزء الثاني والثالث حتى يتم الارتفاع بل هو بسبب ان الحركة
الطبيعية ممانعة المخروق وفي القسرية ممانعة الطبيعة وفي الارادية ممانعتهما والمشهور
انه لا بد وان يتخلل بين كل حركتين مستقيمتين سكون لان الميل المحرك للجسم لا بد وان
يكون حاصلا معه الى ان يصل اليه الحد المعين وذلك الوصول في ان والحركة عن هذا
الحد لا بد وان يكون لميل اخر وحدوثه في ان اخر لاستحالة اجتماع الميل الى الشيء مع
الميل عنه ويكون بينهما زمان والا لزم تتالي الانات فيكون الجسم في ذلك الز
مان ساكنا وهو المطلوب ورد بمنع امتناع اجتماع الميلين وتتالي الانات الثالث
امتناع ح
في الاضافة ويطلق المضاف على الاضافة وهو المضاف الحقيقي وعلى معروضها وعليهما
جميعا وهو المشهوري ومن خواصها التكافؤ في لزوم الوجود ووجوب الانعكاس
كما يقال الاب اب الابن والابن ابن الاب وانها وان كانت مطلقة او محصلة في طرف
كانت في الطرف الاخر كذلك اما لو حصل موضوع احدهما لم يلزم ان يحصل موضوع
الاخر ثم منها ما يتوافق في الطرفين كالتماثل والتساوي او يختلف اختلافا محدودا
ككونه نصفا او ضعفا او غير محدود ككونه زائدا او ناقصا والاتصاف بها
قد يحتاج الى صفة حقيقية في الجانبين كالعاشق والمعشوق او في احدهما كالعالم

والمعلوم وقد لا يحتاج كاليمين والشمال وقد تعرض سائر المقولات فالجوهر كالاب والكم
كالاعظم والكيف كالاحر والاين كالاعلى والمتى كالاقدم والمضاف كالاقرب والملك
والفعل كالاقطع والانفعال كالاشد تقطعا والاضافات في شخصيتها ونوعيتها
وجنسيتها وتضادها تابعة لمعروضاتها فرع التقدم على الشيء قد يكون بالزمان
كتقدم الاب على الابن وبالذات وبالطبع كتقدم الجزء على الكل وبالعلية كتقدم الشمس
على ضوئها وبالمكان كتقدم الامام على المأموم وبالشرف كتقدم العالم على الجاهل
ليس في سائر المقولات النسبية مزيد بحث فلنختم الكلام في الاعراض قال الحكماء الجوهر
اما ان يكون محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصورة او مركبا منهما وهو الجسم او لا
كذلك وهو المفارق فان تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس والا فهو العقل وقال
المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز اما ان يقبل القسمة وهو الجسم او لا وهو
الجوهر الفرد ومباحثه تنحصر في فصلين الاول في مباحث الاجسام الاول
في تعريف الحد المرضي عند جمهور المتأخرين انه الجوهر القابل للابعاد الثلاثة المتقاطعة
على الزوايا القائمة واعترض عليه بان الجوهر لم يثبت جنسيته والقابل ان كان عرضا
لم يكن جزء الجوهر وان كان جوهرا دخل الجنس فيه ويستدعي فصلا اخر ويتسلسل
وبهذا علم ان الجوهر لا يكون جنسا وقالت المعتزلة انه الطويل العريض العميق
وقال بعض اصحابنا انه المركب من جزئين فصاعدا ولا شك ان حقيقة الجسم
اظهر من ذلك الثاني في اجزائه ذهب جمهور المتكلمين الى ان الاجسام
البسيطة الطبائع مركبة من اجزاء صغار لا تنقسم اصلا وقيل فعلا وقيل من
اجزاء غير متناهية ومذهب الحكماء الى انها متصلة في انفسها كما هي عند

الحس قابلة لانقسامات لا نهاية لها وقيل قابلة لانقسامات متناهية حجة المتكلمين ان
الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل ليس بواحد والانقسام به وانتفى بانقسامه وايضا
فكل منقسم يتميز فيه طرف من اجزائه بخواص مختلفة فيكون متعددا بالفعل متعددا بتعدد تلك
الخواص العارضة لها وايضا هوية القسمين الانفصاليين بالتقسيم ان كانت حاصلة قبل
التقسيم فهو المطلوب والا لكان التقسيم اعداما للجسم الاول واحداثا للقسمين فعلى
هذا الوثوق بوجود شيء برأس ابرته سطح البحر اعدم البحر الاول واوجد بحرا اخر وفساده ظاهر
[illegible] فثبت ان كل جسم ليس بواحد في نفسه بل هو مركب من اجزاء وتلك الاجزاء لا تنقسم
والا لكانت ذات اجزاء اخر فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها وهو محال لان كل
عدد متناه كان او غيره فالواحد موجود فيه فاذا اخذنا ثمانية اجزاء بحيث يكون في كل
جهة حجم يحصل جسم متناهي الاجزاء وحينئذ نسبة حجمه الى حجم ساير الاجسام نسبة
متناهي القدر الى متناهي القدر لكن ازدياد الحجم بازدياد التاليف فلو كان جسم متناهي القدر
من اجزاء غير متناهية لكان نسبة الاحاد المتناهية الى الاحاد الغير المتناهية كنسبة
متناه الى متناه هذا خلف ولانه لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهية لامتنع قطع
المسافة لتوقفه على قطع اجزائها وقطع كل جزء مسبوق بقطع ما قبله فيكون
قطعه في زمان غير متناه [illegible] موجودة بالاتفاق وهي لا تقبل القسمة فان
كان جوهرا كما هو عندنا حصل المطلوب وان كان لم ينقسم محلها ولا تعلقت بانقسام
ايضا وايضا فالحركة الحاضرة غير منقسمة والا لما كان الكل حاضرا فلا ينقسم ما فيه
فثبت ان في الاجسام ما لا يقبل القسمة لا يقال الحركة ليست الا الماضي والمستقبل لانه يوجب
ان لا يوجد الحركة اصلا احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد بوجوه الاول كل
متميز فيمينه غير يساره والوجه المضيء فيه غير المظلم لا يقال ذلك لتغاير وجهيه
لانها

لانهما لو كانا جوهرين ثبت المدعى والا لزم تغاير محليهما الثاني انا لو فرضنا خطا
من اجزاء شفع فوق واحد طرفيه جزء وتحت الاخر اخر وتحركا على التساوي تحاذيا لا محالة
على منتصف جزئين فيلزم الانقسام الثالث كلما قطع السريع بحركته جزءا قطع البطيء
اقل منه والا لزم ان يساويه في جزء ويتخلف في اخر وقد بان فساده الرابع
الجسم الذي جزاه [illegible] وتر وكان ظله مثليه كان مثله من الظل ظل نصفه فيكون
له نصف فينتصف الجزء المتوسط وقد برهن اقليدس على ان كل خط يصح تنصيفه
وهو يقتضي ذلك الخامس اذا فرضنا خطا من ثلثة اجزاء على احد طرفيه جزء وتحرك
الخط الى اليمين والجزء الى اليسار فان انتقل الى حيز الجزء الاول وانتقل الى ما فوق
الثالث فهو قطع جزئين حين ما قطع ما تحته جزءا واحدا فينقسم الزمان والحركة
والمسافة السادس الجزء مشكك [illegible] فان كان كرة فان انضم باجزاء اخر وقع بينهما
فرج لا تسع مثلها فيلزم الانقسام وان كانت غيرها كانت زوايا فتنقسم السابع
اذا ادير الرحى قطع الطوق العظيم جزءا فالصغير اما ان يقطع اقل من جزء
فينقسم الجزء او جزءا تاما فيتساوى الصغير والعظيم او يقطع تارة جزءا او
يكن اخرى فيتفكك اجزاء الرحى وكذا الفرجار ذو الشعب الثلاث ثم قالوا
فالجسم متصل في نفسه يقبل انقسامات لا نهاية لها ليس الاتصال لانه يعدم
عندها والقابل يبقى مع المقبول فهو شيء اخر يقبل الاتصال والانفصال ويسمى
هيولى ومادة والاتصال صورة واعلم ان دليل الفريقين يمنع الانقسام الفعلي
ويوجب القسمة الوهمية لا يقال القسمة الوهمية متداعية الى جواز القسمة
الانفكاكية لان الاجزاء المفترضة متماثلة فيصح بين كل اثنين منهما ما يصح

بين الاخرين فيصح بين المتباينين ما يصح بين المتصلين وبالعكس لانا نقول
لم لا يجوز ان يكون الجسم مركبا من اجزاء مخالفة بالماهية او مخصصة تتشخصات
مانعة عن الاشتراك وتكون تلك قابلة للاتصال والانفصال وان سلم
اتصال الجسم فلم لا يجوز ان يقال هو وحدة الجسم والانفصال هو التعدد والقابل
لهما هو الجسم فرع قالوا الصورة لا تنفك عن الهيولى لانها لا تنفك
عن التناهي والشكل والموجب لهما ليس الجسمية العامة ولا شيء من لوازمها
والا لساوى الجزء الكل فيهما ولا الفاعل والا لتعلقت الصورة بالانفعال
فهو القابل لما فيه من الصفات ولانها قابلة للقسمة الوهمية ابدا وكل ما قبل
الوهمية قبل الانفكاكية وكل ما قبل الانفكاكية فله مادة على ما سبق تقرير هذه
المقدمات ولا الهيولى عنها لانها لو تجردت ذات وضع وانقسمت في جميع
الجهات كانت جسما والا لكانت نقطة او سطحا او خطا ولو تجردت غير ذات
وضع فاذا لحقتها الصورة تصير ذات وضع مخصوص بامكان غيره فيترجح
الجائز بلا مرجح ولانها لو تجردت لكانت موجودة بالفعل ومستعدة للصورة
والواحد لا يقتضي قوة وفعلا فيكون لها ما يقتضي هذه القوة وهو الهيولى
فيكون للهيولى هيولى اخرى فالهيولى تفتقر اليها في بقائها وتحققها
والصورة تحتاج الى المادة في تعينها وتشكلها والمادة ايضا لا تخلو
عن صورة اخرى نوعية والا لما اختلفت الاجسام في الهيآت والامكنة
والكيفيات والاوضاع الطبيعية والشكل والتفكك بسهولة
او عسر واعلم ان بناء هذه الكلمات على نفي الفاعل المختار والحق ثبوته

ومع ذلك فللمعترض ان يجوز انفعال الصورة بنفسها وعدم استلزام
قبول القسمة الوهمية قبول الانفكاكية واقتضاء المادة المجردة وضعا
معينا بشرط اقتران الصورة بها وكون الواحد مبدأ لكثير مع ان القابلية
ليست اثرا وجوديا والمادة بالفعل ليست تقتضي ذاتها وان سلم لهم ما يوجب
الاختلاف في الصورة النوعية لم لا يجوز ان ما يجعلونه اياه من الاحوال العنصرية
السابقة واختلاف المواد الفلكية سبب لاختلاف الاعراض والهيآت
الثالث في اقسامه قال الحكماء الاجسام اما بسائط او مركبات والبسائط
يكون كرية لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي هيئات مختلفة وتنقسم
الى فلكيات وعناصر والاول افلاك والافلاك الثابتة بالارصاد
تسعة الاول الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بسائر الاجسام ويدل
عليه وجوه الاول ان الاجسام متناهية لما سبق ذكره فيكون جسم هو نهايتها
الثاني الجهة متعلق الاشارة ومقصد المتحرك بالوصول اليه فتكون موجودة غير مجردة
وليست جسما لانها غير منقسمة والا فالواصل الى نصفها ان وقف فالجهة هو لا ما بعده
والا فحركته ان كانت عن الجهة فكذلك وان كانت اليها فالجهة ما بعده فهي جسمانية
والمحدد لها جسم واحد لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض يتحدد القرب لهما دون البعد
وان احاط فالمحاط حشو والمحيط يحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه وهو بسيط
والا لصح الانحلال عليه وهو بالحركة المستقيمة المتوجهة الى الجهة فالجهة لا لانه
فيكون كريا الثالث الارصاد شاهدة على ان الكواكب والافلاك تتحرك
بالحركة اليومية وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدل على احاطته بجميع الاجسام

واما الثمان الباقية فيدل عليها اختلاف حركات الكواكب وامتناع تحركها بالذات
لاستحالة الخرق على الافلاك ولقائل ان يقول ان سلم استحالة الخرق فلم لا يجوز ان يكون
لكل كوكب فلك يتحرك بنفسه او تابعا والكواكب عليه فرعان الاول انها باسرها
شفافة اذ لو كانت ملونة لحجبت الابصار عن رؤية ما وراءها ولا حارة ولا باردة
والا لاستولى الحر والبرد على عالم العناصر لمجاورتها ولا خفيفة ولا ثقيلة والا لكانت
في طباعها ميل مستقيم ولا رطبة ولا يابسة لان سهولة التشكل والالتصاق وعسرهما
لا يتم الا بالحركة المستقيمة ولا قابلة للحركة الكمية لانه لو زاد محدب المحيط لزم ان
يكون فوقه خلاء وهو محال ومقعره امتنع ذلك في محدب الحاوية والا لزم التداخل
او وقوع الخلاء منهما وكذا في مقعره لانه كالمحدب في عامة الحقيقة وفيه احتمال
لان امتناع ازدياد المحدب لعموم الحيز الذي هو شرطه ولا يلزم من ذلك اشتراك المقعر
له فيه الثاني انها متحركة لان الاجزاء المفترضة متماثلة فيصح لكل واحد منها
من الوضع والموضع ما حصل للاخر ولا يتاتى ذلك الا بالحركة المستديرة فيصح
الحركة المستديرة عليها وكل ما صحت الحركة المستديرة عليه ففيه مبدأ ميل
مستدير وكل ما فيه ذلك كان متحركا بالاستدارة لوجوب حصول الاثر عند
حصول المؤثر وايضا لو بقي كل جزء على وضع معين في حيز معين من اجزاء
حيز الكل مع جواز غيره لزم الترجيح بلا مرجح وهو منقوض بالعناصر واما
الكواكب فهي اجسام بسيطة مركوزة في الافلاك كارتكاز الفص في الخاتم
مضيئة الا القمر فانه يستفيد الضوء من الشمس ويشهد له تفاوت نوره
بحسب قربه من الشمس وبعده والاخفال فلعله كرة مضيء احد وجهيها

ويظلم الاخر ويتحرك على مركزها حركة تساوي حركة الفلك اذ المحوي بكرته
واما العناصر فخفيف مطلق وهو النار حار يابس محله مقعر فلك القمر وخفيف
مضاف وهو الهواء حار رطب محله مقعر النار وثقيل مطلق وهو الارض بارد
يابس ومحله الوسط بحيث ينطبق مركزه على مركز العالم وثقيل مضاف
وهو الماء بارد رطب وكان من حقه ان يحيط بالارض الا انه لما حصل في بعض
جوانبها تلال ووهاد بسبب الاتصالات الفلكية سال الماء بالطبع
الى الاغوار وانكشفت المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله ورحمة ليكون
منشأ للنبات ومسكنا للحيوانات ثم انها باسرها كائنة فاسدة لانا نرى ماء
بعض العيون يتحجر حجرا والحجر يجعله اصحاب الحيل ماء والهواء الملاصق للاناء المبرد
يصير قطرا والماء المغلي والشعلة يعودان هواء والهواء نارا بالنفخ القوي واما المركبات
فتحصل من امتزاج هذه الاربع بامزجة مختلفة معدة لخلع متخالفة وهي النبات
والمعادن والحيوان والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط بان
تتصغر اجزاؤها فتختلط بحيث يكسر سورة كل واحد منها سورة كيفية الاخر
فتحدث كيفية متوسطة والاربع في حدوثها اجسام محدثة في ذواتها وصفاتها
وقال ارسطو الافلاك قديمة بذواتها وصفاتها المعينة سوى الاوضاع والعناصر
بموادها وصورها الجسمية بنوعها وصورها النوعية بجنسها وقال من قبله الكل
قديم بذواتها محدثة بصورها وصفاتها واختلفوا في تلك الذات فقيل كان الاصل
جوهرة فنظر الباري تعالى اليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماء ثم حصل الارض
منها بالتكثيف والنار والهواء بالتلطيف والسماء من دخان الماء وقيل كان ارضا

فحصل الباقي منها بالتلطيف وقيل كان هواء وقيل نارا وتكونت البواقي بالتكثيف
والسماء من الدخان وقيل كانت اجزاء صغارا من كل جنس متفرقة متحركة فيما اجتمع
منها اجزاء متماثلة الذاتي والتصلت صار جسما وقيل كان نفسا وهيولى فتعشقت
عليها وتعلقت بها وصار تعلقها سببا لحدوث العالم وقيل كان واحدا فصار ذا
اوضاع وتكونت نقاطا ثم ائتلفت فصار اجساما وتوقف جالينوس في
الكل لنا وجوه الاول انه لو كانت الاجسام في الازل لكانت ساكنة اذ الحركة
تقتضي المسبوقية بالغير المنافية للازل والساكن في الازل لا يتحرك ابدا
لان سكونه ان كان لذاته امتنع انفكاكه وان كان لغيره فذلك الغير لا بد
وان يكون موجبا اذ لو لم يكن فعله قديما واجبا لذاته او منتهيا اليه
دفعا للتسلسل والدور وحينئذ يلزم دوامه بدوامه فلا يزال ابدا فالاجسام
لو كانت في الازل لم تتحرك ابدا والازل باطل فالملزوم مثله قيل لو امتنع
مطلقا وجوده ازلا لامتنع استحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكنا قلنا الممتنع
ازلا ليس الممتنع لذاته كالحادث اليومي قبل الحدوث لا امكان له فلا يكون متحركا
ولا ساكنا قلنا ان سلم فلا شك ذو وضع وملاصق لما في جوفه فان بقي الوضع
والمماسة المعينين له فساكن والا فمتحرك قيل الازل ينافي حركة متعينة
لا حركات لا اول لها قلنا بل الحركة من حيث هي لما سبق قيل لم لا يجوز ان يكون
السكون مشروطا بعدم حادث فيزول بحدوثه قلنا فينافي حدوثه وجود السكون
فيتوقف على عدمه ويلزم الدور وقيل القدرة على الايجاد معنى ترجيح ينقطع
بوجوده فالمنقطع تنتقض ما ذكرتم قلنا المنقطع التعلق وهو ليس بمرجح

وجوديا الثاني الاجسام ممكنة لانها مركبة ومتعددة فلها سبب وذلك السبب
لا يكون موجبا والا لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط وبغير وسط بدوام
ذاته وهو محال فيكون مختارا وكل ما له سبب مختار فهو محدث لا يقال لم لا يجوز
ان يوجد الموجب جسما متحركا على سبيل الدوام ويكون تحركه شرطا لهذه الحوادث
والتغيرات لان وجود هذه الحوادث لو توقف على وجود حركة وتلك على اخرى
لزم اجتماع الحركات التي لا نهاية لها المترتبة وضعا وطبعا وهو محال وان توقف
على عدمها بعد وجودها كان الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامة مستلزمة
لوجود هذه الحوادث فيلزم من دوامه دوامها الثالث الاجسام لا تخلو عن
الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث والاول بين والثاني مبرهن
عليه في الباب الاول من الكتاب الثاني احتج المخالف بوجوه الاول انها لو
كانت محدثة لكان تخصيص احداثها بالوقت المعين بلا مخصص وهو محال
الثاني ان كل حادث فله مادة فالمادة قديمة دفعا للتسلسل وهي لا تخلو عن
الصورة فالصورة ايضا قديمة فالجسم قديم الثالث الزمان قديم
والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق الا بزمان فيكون قبل
وجود الزمان زمان هذا خلف وهو مقدار الحركة القائمة بالجسم فيكون
الجسم قديما اجيب عن الاول بان المخصص هو الارادة وعن الثاني والثالث
بان مقدماتها غير مسلمة ولا مبرهنة واعلم ان صحة الفناء عليها متفرع
على حدوثها والكرامية وان اعترفوا بحدوثها قالوا انها ابدية اذ لو عدمت
فعدمها اما ان يكون باعدام فاعل او طريان ضد او زوال شرط والكل

محال وقد سبق الكلام فيه تقريرا وجوابا الخامس في تناهي الاجسام الابعاد الموجودة
متناهية سواء فرضت في خلاء او في ملاء خلافا للهندي لنا انا لو فرضنا خطا غير متناهيا
وخطا متناهيا موازيا للاول فاذا مال الى المسامتة فلا بد من نقطة تكون
اول نقطة المسامتة ويكون الخط متقاطعا بها والا لكان اول المسامتة مع ما فوقها
فيكون غير المتناهي متناهيا هذا خلف احتجوا بان كل جسم فما وراءه متميز
مشار اليه حسا لان ما يلي جنوبه غير ما يلي شماله وكل ما كان كذلك
فهو موجود جسم وجسماني فثبت ان وراء كل جسم جسم آخر لا الى نهاية
ومنع بان التميز وهم محض ليس وفيه مباحث الاولى اقسام الجواهر
الغائبة اما ان تكون مؤثرة في الاجسام او مدبرة اياها او لا مؤثرة ولا
مدبرة والاول هم العقول والملأ الاعلى والثاني ينقسم الى علوية تدبر
الاجرام العلوية وهي النفوس الفلكية والملائكة السماوية وسفلية
تدبر عالم العناصر وهي اما ان تكون مدبرة للبسائط وانواع الكائنات
وهم يسمون ملائكة الارض واليها اشار صاحب الوحي صلى الله عليه وسلم
وقال جاءني ملك البحار وملك الامطار وملك الارزاق واما ان تكون
مدبرة للاشخاص الجزئية وتسمى نفوسا ارضية كالنفوس الناطقة
والثالث ينقسم الى خير بالذات وهم الملائكة الكروبيون وشرير
بالذات وهم الشياطين ومستعد للخير والشر وهم الجن وظاهر كلام
الحكماء ان الجن والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة عن الابدان
وان اكثر المتكلمين لما انكروا الجواهر المجردة قالوا الملائكة والجن والشياطين

اجسام

اما امر بالشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون السادس في انه تعالى يصح ان يرى في
الآخرة بمعنى انه ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي خلافا للمعتزلة
من غير ارتسام او اتصال شعاع به وحصول مواجهة خلافا للمشبهة والكرامية اما
الاول فيدل عليه وجوه سمعية الاول ان موسى عليه الصلاة والسلام سأل الرؤية فلو كانت
استحالة لكان سؤاله جهلا او عبثا الثاني انه تعالى علقها باستقرار الجبل وهو من حيث هو ممكن فكذا المعلق
به الثالث قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة الرابع قوله تعالى كلا انهم
عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما الثاني فالتقدس عن الجهة والمكان واستدل
بان الجسم مركب لامتيازه بالطويل والعريض والطول ليس بعرض اذ لو كان عرضا لكان
قيامه اما بجزء واحد فيكون اكثر مقدارا فينقسم او باكثر فيقوم الواحد بمتعدد
وهو محال والعرض ايضا مركب ما المصحح مشترك وهو اما الحدوث والوجود والاول
عدمي فتعين الثاني واعترض عليه بان التاليف عرضي والصحة عدمية فلا يحتاج
الى سبب وان سلم فلا نسلم وجوب كونه مشتركا وجوديا فان المختلفين قد يشتركان
في امر واحد والصحة لما كانت عدمية جاز ان يكون العدم وان سلم فلم لا يجوز ان يمتنع
رؤيته لفوات شرط او وجود مانع احتج المعتزلة بوجوه الاول قوله تعالى لا تدركه
الابصار واجيب بان الادراك هو الاحاطة ولا يلزم من نفي الرؤية على سبيل الا
حاطة نفيها مطلقا وبان معنى الاية لا تدركه جميع الابصار وذلك لا ينافي
ادراك البعض الثاني قوله تعالى لن تراني وكلمة لن للتأبيد واجيب بالمنع
الثالث قوله تعالى ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الاية نفى الرؤية وقت الكلام
فينتفي في غيره لعدم القائل بالفصل واجيب بان الوحي كلام يسمع بسرعة سواء كان

المتكلم به مجوبا عن السامع او لم يكن الرابع انه سبحانه استعظم طلب رويته ورتب الوعيد
والزم عليه فقال سبحانه فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة فاخذتهم
الصاعقة وقال الذين لا يرجون لقاءنا الاية واجيب بان الاستعظام لاجل انهم طلبوا
ذلك تعنتا وعنادا الخامس ان الابصار في الشاهد يجب لذا كانت الحواس سليمة
والشيء جايز الروية مقابلا للرائي او الجسم الحاذي له او في حكمه كالاعراض القائمة
بجسم به والصورة المحسوسة في المراة ولم يكن في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر
ولم يكن بينهما حجاب والالجاز ان يكون بحضرتنا جبال لا نراها والستة الاخيرة لا يمكن
اعتبارها في روية الله تعالى وسلامة الحاسة حاصلة الان فلو صح رويته وجب
ان نراه الان واللازم باطل فالملزوم مثله واجيب بان الغايب ليس كالشاهد فلعل
رويته تتوقف على شرط لم يحصل الان ولم يكن واجبة الحصول عند هذه الشرايط الا
ترى انه تعالى يقبل المقابلة والانطباع وكل مرئي مقابل ومنطبع في الرائي
واجيب بمنع الكبرى ودعوى الضرورة فيها باطل لاختلاف العقلاء فيه والنقض
بابصار الله تعالى ايانا والله اعلم

الباب الثالث

في افعاله تعالى وفيه مسايل الاولى قال الشيخ ان افعال العباد كلها واقعة بقدرة
الله تعالى مخلوقة له وقال القاضي كونها طاعة ومعصية بقدرة العبد وقال
امام الحرمين وابو الحسين والحكماء انها واقعة بقدرة خلقها الله تعالى في العبد
وقال الاستاذ المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله تعالى وقدرة العبد وقال جمهور المعتزلة
العبد يوجد فعله باختياره ومنع بوجوه الاول ان الترك ان امتنع عليه
حال الفعل كان مجبورا لا مختارا وان لم يمتنع احتاج فعله الى مرجح موجب

لا يكون من العبد دفعا للتسلسل ويلزم الجبر الثاني انه لو اوجد فعله باختياره كان عالما
بتفاصيله فيحيط بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة وعرف احيازها الثالث
لو اختار العبد نقيض مراده سبحانه الله تعالى لزم جمعهما او رفعهما او الترجيح بلا مرجح
فان قدرته وان كانت اعم لكنها بالنسبة الى هذا المقدور على سواء احتجوا بالمعقول
والمنقول اما الاول فهو ان العبد لو لم يكن مختارا لقبح تكليفه واجيب بانه مشترك اذ
المامور به عند استواء الدواعي وعدم رجحية داعية ممتنع وعند رجحانه واجب
وايضا ان كان معلوم الوقوع وجب وقوعه وان كان معلوم اللاوقوع امتنع
ومع هذا فانه لا يسيل عما يفعل واما الثاني فهو من وجوه الاول الايات التي اضافت
الافعال الى العباد وعلقتها بمشيتهم كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب
بايديهم ان يتبعون الا الظن حتى يغيروا ما بانفسهم بل سولت لكم انفسكم امرا وهو
حتى لو نفسه من يعمل سوءا يجز به كل امرئ بما كسب رهين فمن شاء فليؤمن ومن
شاء فليكفر لمن شاء منكم ان يتقدم او يتاخر اعملوا ما شئتم فمن شاء ذكره وعورض
بنحو قوله تعالى خالق كل شيء خلقكم وما تعملون من يشا الله يضلله ومن يشا
يجعله على صراط مستقيم الثاني الايات المشتملة على الوعد والوعيد والمدح
والذم عليها وهي اكثر من ان تحصى واجيب بان السعادة والشقاوة جبلية
كتبت له قبله والاعمال امارات وترتب الثواب والعقاب عليها من حيث
انها معرفات لا موجبات الثالث اعتراف الانبيا عليهم الصلاة والسلام بذنوبهم كقوله
تعالى حكاية عن ادم عليه السلام ربنا ظلمنا انفسنا وعن يونس عليه السلام
سبحانك اني كنت من الظالمين وعن موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي وعورض

يقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء ونظايره
الرابع الايات الدالة على ان افعاله لا تتصف بصفات افعال العباد من الظلم والاختلاف
والتفاوت لقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم
لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت
واجيب بان كونه ظلما اعتبار يعرض لبعض الافعال بالنسبة الى القصور ملكنا واحكاما
تما وذلك لامتناع العقل صدور الفعل عن البارى تعالى بمجرد داعي هذا الاعتبار واما
نفي الاختلاف والتفاوت ففي القرآن وخلق السموات اذ الكلام منهما واعلم ان
اصحابنا لما وجدوا التفرقة بديهية بين ما تراه وله وبين ما عسه من الجمادات
وزادهم قيام البرهان على اضافة الفعل الى اختيار العبد مطلقا جمعوا بينهما وقالوا
الافعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب العبد على معنى ان العبد اذا عزم وصمم العزم
فالله تعالى يخلق الفعل فيه وهو ايضا مشكل ولصعوبة هذا المقام انكر السلف
على المناظرين فيه الثانية انه تعالى مريد للكائنات من الخير والشر والايمان والكفر
لانه موجد الكل ومبدعه ولانه علم من بعض على كفره وعدم ايمانه فامتنع وجو
ده والا لامكن انقلاب علمه جهلا فلا تتعلق الارادة به احتجت المعتزلة بوجوه
الاول بان الكفر غير مامور به فلا يكون مرادا به اذ الارادة مدلول الامر ومنه
وجه الثاني لو كان الكفر مرادا لوجب الرضا به والرضا بالكفر كفر الثالث
لو كان الكفر مرادا لكان الكافر مطيعا بكفره لان الطاعة تحصيل مراد المطاع الا ٤٠
قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر والرضا هو الارادة واجيب بان الامر قد ينفك
عن الارادة كامر المختبر والرضا انما يجب بالقضاء دون المقضي والطاعة موافقة

الامر وهو غير الارادة والرضا من الله تعالى ارادة الثواب او ترك الاعتراض وقالت
الحكماء الموجود اما خير محض كالملائكة والافلاك او الخير فيه غالب والمقتضي
بالذات خير والشر واقع بالتبع فان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير
الثالثة في التحسين والتقبيح لا قبيح بالنسبة الى الله تعالى فانه مالك الامور
على الاطلاق يفعل ما يشاء ويختار لا علة لصنعه ولا غاية لفعله واما بالنسبة
الينا فالقبيح ما نهي عنه شرعا والحسن ما ليس كذلك وقالت المعتزلة القبيح قبيح
في نفسه وقبحه يكون لذاته او لصفة قائمة بها لكن فيمتنع من الله تعالى ويحكم
بقبحه منا وكذا الحسن ثم ان منها ما يدرك العقل بديهة ضرورة كانقاذ الغرقى والهلكى
وقبح الظلم او الاستدلال كقبح الصدق الضار وحسن الكذب النافع ولذلك
يحكم بها المتدين وغيره كالبراهمة ومنها ما ليس كذلك كحسن صوم آخر رمضان
وقبح صوم اول شوال قلنا المراد بالحسن والقبح ان كان ما يكون صفة كمال او نقص
او يكون ملائما للطبع او منافرا له فلا خلاف في كونهما عقليين وان كان ما يتعلق
به في الاجل ثواب او عقاب فالعقل لا مجال له فيه كيف وقد بان ان العقل غير مختار
في فعله ولا مستبد بتحصيله الرابعة في انه تعالى لا يجب عليه شيء لانه لو استوجب
الذم بتركه لم يتحقق الوجوب وان استوجب كان ناقصا لذاته مستكملا بفعله
وهو محال والمعتزلة اوجبوا على الله امورا خمسة منها اللطف وهو ان يفعل ما يقرب
العبد الى الطاعة قيل هذا التقريب يمكنه ان يفعل ابتداء فيكون الوسط عبثا ومنها الثواب على
الطاعات قيل تلك الاعمال لا تكافئ النعم السابقة فكيف يقتضي مكافاة ومنها العقاب
على الكبائر قبل التوبة قيل هو حقه فله عفوه ومنها ان يفعل الاصلح لعباده في الدنيا

فيل الا صلح للكافر الفقير ان لا يخلق ومنها ان لا يفعل القبيح عقلا لعلمه بقبحه واستغنائه
عنه تعالى علوا كبيرا عن ذلك وقد عرفت فساد ذلك الخامسة ان افعاله لا تعلل بالاغراض
لوجوه الاول انه لو فعل لغرض لكان ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال لا يقال
غرضه تحصيل مصلحة العبد وعدم تحصيلها ان استويا بالنسبة اليه لم يصلح ان يكون
غرضا داعيا الى الفعل والا لزم الاستكمال الثاني ان تحصيل الاغراض ابتداء
مقدور له تعالى فجعلها غايات عبث وهو بيّن في الغرض الثالث
الغرض من اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين ان وجد قبله لزم ان يكون
الحادث حينئذ وان لا يكون الغرض هذا الحادث وان وجد وقته عاد الكلام في
اختصاصه به ولزم التسلسل او التنزيه عن الغرض واتفقت المعتزلة على ان
افعاله واحكامه معللة برعاية مصالح العباد لان ما لا غرض فيه عبث وهو على الحكيم
محال واجيب بان العبث اذا كان هو الخالي عن الغرض فهو عين الدعوى وان كان
غيره فلا بد من تصوره اولا وتقريره ثانيا السادس قالت المعتزلة الغرض من التكليف
التعريض لاستحقاق التعظيم فان التفضل به قبيح قلنا مبناه على القول بالحسن والقبح
في افعاله ومع ذلك فالتفضل انما يقبح ممن يتصور له النفع والضرر واحتج منكرو التكليف
بان العبد مجبور فيقبح تكليفه ولانه ان عرى عن الغرض كان عبثا فيقبح وان كان لغرض
فذلك الغرض لا يكون له لتعاليه عنه ولا للغير فانه تعالى قادر على تحصيله ابتداء فيضيع
التكليف واجيب بان حاصل التكليف ايذان من الحق الى الخلق بنزول الثواب او حلول
العذاب على اهل الجنة والنار وفرقان بين السعداء والاشقياء والسعادة والشقاوة
وحكمه لمشيته ولا سبيل عليه معترض ولا يعترض دليل ولا سبيل عنه كما قال

الله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون

الكتاب الثالث في النبوات وما يتعلق بها وفيه ثلاثة ابواب

الباب الاول في النبوة وفيه مباحث

الاول في احتياج الانسان الى النبي

لما لم يكن الانسان بحيث يستقل بامر نفسه وكان معاشه لا يتم الا بمشاركة آخر من ابناء جنسه وهو معاوضة ومعارضة تجريان بينهما مما يتوقف عليه صلاح الشخص او النوع احتاج الى عدل يحفظه شرع يفرضه شارع يختص بآيات ظاهرة ومعجزة باهرة تدعو الى طاعته وتحث على اجابته وتصدق في مقالته يوعد المسيء بالعقاب ويعد المطيع بالثواب وهو النبي الثاني في امكان المعجزة المعجزة امر خارق للعادة من ترك او فعل مثل ان يمسك عن القوة مدة غير معتادة لانجذاب النفس الى عالم القدس واستتباعه القوى البدنية فتوقفت افعالها فلم يتحلل منه ما يتحلل من غيره فيستغني عن البدل كما ان المريض لما اشتغلت قواه الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الرديئة لم يطلب الغذاء مدة لو انقطع مثله عند غير هذه الحالة هلك واليه الاشارة في قوله عليه الصلاة والسلام لست كاحدكم ابيت عند ربي يطعمني ويسقيني وان يخبر عن الغيب بان يقع له في اليقظة ما يقع له في النوم فيتصل لقوة نفسه وصفائها عن الشواغل البدنية بالملائكة العظام فينتقش بما فيها من صور الجزئيات الواقعة في عالمنا فانها مبادئ وعلل لوجوداتها مدركة لها لذواتها وبما يتوقف عليها فينتقل منها الى القوة المتخيلة ومنها الى الحس المشترك فيرى كالمشاهد المحسوس وهو الوحي وربما يعلو ويشتد الاتصال فيسمع كلاما

من شاهد يخاطبه ويشبه ان يكون نزول الكتاب كهذا الوجه ويفعل ما لا ينبغي به منه
امثاله مثل ان يمنع الماء عن جريانه وانفجر من خلال اصابعه وبنانه وذلك بان يسلط الله على
مادة الكائنات فيتصرف فيها كما يتصرف في اجزاء بدنه سيما في ما يناسب مزاجه الخاص
ويشاركه في طبيعته فيفعل فيه ما شاء هذا على راي الحكماء واما على راينا فالله سبحانه
وتعالى قادر يخص من شاء من عباده بالوحي والمعجزة وارسال الملك اليه وانزال الكتب
عليه الثالث في نبوة نبينا عليه افضل الصلاة والسلام يدل عليها انه عليه
افضل الصلاة والسلام ادعى النبوة بالاجماع واظهر المعجزة لانه اتى بالقران
وتحدى به ولم يعارض واخبر عن المغيبات كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون
وقوله لرادك الى معاد وقوله ستدعون الاية وقوله وعد الله الذين امنوا منكم الاية
وقوله صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدي ثلاثون سنة وقوله اقتدوا باللذين من
بعدي ولعمار تقتلك الفئة الباغية وقيل يوم صفين للعباس حين اخرج
نفسه من الغزا الى المال الذي وضعت بمكة عند ام الفضل وليس معكما احد وقلت
ان اصبت فلعبد الله كذا وللفضل كذا واخبار من موت النجاشي وما جرى
من الفتن والعلامات كبناء بغداد ونار بحرين وما كان من اقاصيص الاولين
وبلوغه هذا المبلغ العظيم في الحكم النظرية العلمية بغتة بلا تعلم وممارسة ونقل عنه
معجزات اخر كانشقاق القمر وتسليم الحجر ونبوع الماء من اصابعه وحنين الجذع وشكاية
الناقة وشهادة الشاة المسمومة الى غير ذلك مما ذكر في كتاب دلائل النبوة
ان لم يتواتر كل واحد منها فالمشترك بينها متواتر فيكون نبيا لان الرجل اذا قام
في محفل عظيم وقال اني رسول هذا الملك اليكم فطالبوه بالحجة فقال لها

الملك

الملك ان كنت صادقا في دعواي فخالف عادتك وقم من مقامك على بالمرة صدقه
وايضا لجمع سيرته وصفاته المتواترة كملازمة الصدق والاعراض عن الدنيا مع
والسخاء في الغاية والشجاعة الى حد لم يفر قط من احد وان عظم الرعب مثل يوم احد
والفصاحة التي ابكمت مصاقع الخطباء من العرب العرباء والاصرار على الدعوى مع
ما يرى من المتاعب والمشاق والترفع عن الاغنياء والتواضع مع الفقراء لا يكون
الا للانبياء وقالت البراهمة كل ما حسنه العقل فمقبول وما قبحه فمردود
وما توقف فيه فيستحسن عند الحاجة ويستقبح عند الاستغناء عنه فاذا في العقل
مندوحة عن النبي قلنا للبعثة الرسل فوائد لا تحصى منها ان تقرر الحجة ويميط
الشبهة ويرشد الى ما توقف العقل فيه كبعث الاموات واحوال الجنة والنار ومنها
ان يبين حسن ما توقف العقل فيه ويفصل ما حسنه اجمالا ومنها ان يعين
وظائف الطاعات والعبادات المذكرة للمعبود المكررة لاستحفاظ التذكر وغيرها
ومنها ان يشرع قواعد العدل المقيم لحياة النوع ويعلم الصناعات الضرورية
والنافعة المكملة لامر المعاش ومنها ان يعلم منافع الادوية وخصائص الكواكب
واحوالها التي لا يحصل العلم بها الا بالتجربة متطاولة لا يفي بها الاعمار وايضا
فالعقول متفاوتة والكامل نادر فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم على وجه
يناسب عقولهم قالت اليهود لا يخلو اما ان يكون في شرع موسى انه سينسخ
او لا يكون فان كان لزم ان يتواتر ويشتهر كاصل دينه وان لم يكن فان
كان فيه ما يدل على دوامه امتنع نسخه وان لم يكن لم يتكرر شرعه فلم يثبت
بخبره مرة قلنا كان فيه ما يشعر بنسخه وانما لم يتواتر اذ لم تتوفر الدواعي

المسئلة نوفرها الى نقل اصلها اوكان فيه سايرا على الدوام ظاهر الانقطاع فلا يمنع
البحث الرابع في عصمة الانبيا الجمهور على عصمتهم عن الكفر والمعاصي بعد الوحي والتخلية
من الخوارج جوزوا عليهم المعاصي واعتقدوا ان كل معصية كفر واخرون جوزوا
الكفر تقية بل اوجبوه لان ايقاع النفس في التهلكة حرام ومنع بانه لو جاز ذلك
لكان اولى الاوقات به وقت اظهار الدعوة فيودي الى اخفاء الدين بالكلية
والحشوية جوزوا الاقدام على الكبائر وقوم منعوا عن تعمدها وجوزوا في
الصغائر واصحابنا منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا الصغائر سهوا لنا انه لو
صدر عنهم كفر او ذنب لوجب اتباعهم فيه لقوله تعالى اتبعوه ولكانوا معذبين
باشد العذاب كما اوعد نساءه بقوله تعالى يضاعف لها العذاب ولزاد جرمهم
الاحرار وكانوا من حزب الشيطان لانهم يفعلون ما اراده ولم تقبل شهادتهم
ولاستوجبوا الذم والايذا وقد قال الله تعالى والذين يؤذون الله
ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة ولانعزلوا عن النبوة لان المذنب ظالم
والظالم لا ينال عهد النبوة لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين لا يقال
العهد عهد الامامة لانه وان سلم فعهد النبوة به اولى واما قوله
تعالى عفا الله عنك وقوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك
فمحمول على ترك الاولى واما واقعة ادم عليه السلام فانها كانت قبل
نبوته اذ لم يكن له حينئذ امة ولقوله تعالى ثم اجتباه ربه واما
قول ابراهيم هذا ربي فعلى سبيل الفرض وقوله بل فعله كبيرهم فعلى
سبيل الاستهزاء او اسناد الفعل الى السبب لان تعظيم الكفار للصنم الاكبر

حمله

حمله على ذلك ونظره في النجوم كان للاستدلال والتعرف عن صنعه تعالى وقوله اني سقيم اما اخبار
عن سقم حالي او عن متوقع استقبالي فلا كذب واما اخفاؤه بي سحريته فلا اشعار به عن الفعل
واما همه فجبلي لا اختياري وجعله سقايته في رحل اخيه لم يكن لمواطئته لها وما صدر من اخوته
كان حال نبوتهم ان سلم انهم انبيا واما قصة داود فلم يثبت على ما ذكر والاية تحتمل وجوها واما
قبل الوحي فالاكثرون منعوا الكفر وافشا الذنب والاصرار عليه والذي يزول يزيل عنه النفرة با
لكلية وجوزوه على الندور لقصة اخوة يوسف والروافض اوجبوا العصمة مطلقا تنبيه
العصمة ملكة نفسانية تمنع عن الفجور وتتوقف على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات
وتتاكد بتتابع الوحي على التذكير والاعتراض على ما يصدر منه سهوا او العتاب على ترك
الاولى وقيل هي كون الشخص بحيث يمتنع منه الذنب لخاصية في نفسه او بدنه ومنع
بانه لو كان كذلك لما استحق المدح على عصمته ولامتنع تكليفه ولقوله تعالى قل
انما انا بشر مثلكم ولولا ان ثبتناك الخامس في تفضيل الانبيا على الملائكة ذهب اليه
اكثر اصحابنا والشيعة خلافا للحكما والمعتزلة والقاضي وابي عبد الله الحليمي منا في
الملائكة العلوية احتج الاولون بوجوه الاول انه تعالى امر الملائكة بسجود ادم والحكيم
سبحانه لا يامر الافضل بخدمة المفضول الثاني ان ادم كان اعلم من الملائكة لانه كان
يعلم الاسما دونهم فكان افضل لقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
الثالث ان طاعة البشر اشق لانها مع الموانع من الشهوة والغضب والوسوسة ولانها
تكليفية مستنبطة بالاجتهاد وطاعة الملك جبلية ذاتية منصوص عليها فتكون افضل
لقوله عليه الصلاة والسلام افضل العبادات احمزها اي اشقها الرابع
قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين

ترك العمل به فيمن لم يكن نبيا من الالهيين فيبقى معمولا في حق الانبيا احتج الاخرون
ايضا بوجوه الاول قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون
الثاني اطراد تقديم ذكرهم على الانبيا عليهم الصلاة والسلام الثالث قوله تعالى لا يستكبرون
عن عبادته واستدل بعدم استكبارهم على ان البشر ينبغي ان لا يستكبر ولا يخفى ان ذلك ما لم
يثبت تفضيلهم الرابع قوله تعالى ولا اقول لكم اني ملك وقوله الا ان تكونا ملكين
الخامس الملك معلم النبي والرسول اليه السادس الملائكة ارواح مبرأة عن الرذايل
والافات النظرية والعملية مطلعة على اسرار الغيب قوية على افعال العجيبة سابقة
في الخيرات مواظبة على محاسن الاعمال لقوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم و
يفعلون ما يؤمرون وقوله يسبحون الليل والنهار لا يفترون السادس في الكرامات
انكرها المعتزلة الا ابو الحسين والاستاد منا لنا قصة اصف ومريم واصحاب
الكهف احتجوا لان الخوارق لو ظهرت على يد غير الانبيا لالتبس النبي بالمتنبي قلنا لا بل يتميز
النبي بالتحدي والدعوى الباب الثاني في الحشر والجزا وفيه مباحث
الاول في اعادة المعدوم وهي جايزة خلافا للحكما والكرامية والبصري من المعتزلة
لنا انه لو امتنع وجوده بعد عدمه فاما ان يمتنع لذاته او لشيء من لوازمه فيمتنع
ابتدا او لشيء من عوارضه فيمكن عند ارتفاعه بالنظر الى ذاته من حيث هو
احتجوا بوجوه الاول انه نفي محض فلا يحكم عليه بامكان الثاني انه لو وقع لم يتميز عن
مثله المبتدا معه وهو محال دعوه الثالث انه لو امكن لامكن اعادة الوقت المبتدا فيه
واعادته فيه فيكون مبتدا معادا وهو محال والجواب عن الاول ان قولك لا يحكم حكم وهو
منقوض بالحكم على ما لم يوجد بعد وعلى الممتنع ونفي العدم وعن الثاني ان كل مثلين فهما

يتميزان

يتميزان بالشخص في الخارج لا محالة وان اشتبه علينا والا لم يكونا مثلين بل هو هو وعن الثا
لث ان اعادة ذلك الوقت استلزم كونه مبتدا فانه يعرض له باعتبار وهو كونه غير
مسبوق بمثله البتة الثاني في حشر الاجساد اجمع المليون عليه لانه تعالى يحيي الابدان
بعد موتها وتفرقها لانه ممكن عقلا والصادق اخبر عنه فيكون حقا اما الاول فلان
اجزا الميت قابلة للجمع والحياة والا لم تتصف بهما قبل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص
على التفصيل لما سبق قادر على جمعها وايجاد الحياة فيها لشمول قدرته جميع الممكنات
فثبت ان احيا الخليقة الابدان ممكن واما الثاني فلانه ثبت بالتواتر انه عليه الصلاة
والسلام كان يثبت المعاد البدني ويقول به واليه اشار حيث قال عز وجل قل يحييها
الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم قيل لو اكل انسان انسانا اخر وصار
جزءا منه فالماكول اما ان يعاد في الاكل او الماكول منه واياما كان فلا يعود احدهما
بتمامه وايضا فالمقصود من البعث اما الايلام او الالتذاذ او دفع الالم والاول
لا يليق بالحكيم والثاني محال لان كل ما يتخيل لذة في علمنا فهو دفع الم ويشهد له
الاستقرا والثالث يكفي فيه الابقا على العدم فيضيع البعث واجيب عن الاول
بان المعاد من كل واحد اجزاوه الاصلية التي هي الانسان فانها من الباقية من اول
عمره الى اخره الحاضرة لنفسه لا الهيكل المتبدل المفصول عنه في اكثر الاحوال و
الماكول فضلا عن المغتذي فلا يعاد فيه وعن الثاني ان فعله لا يستدعي غرضا
وان سلم فالمقصود هو الالتذاذ والاستقرا ممنوع وان سلم فلم لا يجوز ان تكون
اللذات الاخروية مشابهة للذائذ الدنيا في الصورة لا في الحقيقة تنبيه
اعلم انه تعالى يعدم الاجزا ثم يعيدها والمسك بقوله تعالى كل شيء هالك

الاوجه فمعنى ان الفرق ايضا هلاك الثالث في الجنة والنار قال الشقاة الجنة
والنار اما ان يكونا في هذا العالم فيكونان اما في عالم الافلاك وهو باطل لانها لا
تخرق ولا تخالط الفاسدات واما في عالم العناصر فيكون الحشر تناسخا او في عالم
اخر وهو باطل لان العالم كرة فلو فرض كرة اخرى حصل بينهما خلاء وهو محال
ولان العالم الثاني لو حصل فيه العناصر مائلة الى احيازها مقتضية للحركة اليها
وكانت ساكنة في احياز ذلك العالم طبعا او قسرا وكلاهما محال والجواب لم لا يجوز ان يكونا في
هذا العالم كما ان الجنة في السماء السابعة لقوله تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى
وقوله عليه الصلاة والسلام سقف الجنة عرش الرحمن وامتناع الخرق ممنوع والنار تحت الارضين
والفرق بين هذا والتناسخ انه رد النفس الى بدنها المعاد او المؤلف من اجزائه الاصلية
والتناسخ رد النفس الى مبتدأ او عالم اخر ولزوم مساواة كل محيط واستلزامه كرية
الكل وامتناع الخلاء كلها ممنوعة وان سلم فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم وذلك
مركوزين في ثخن كرة اعظم منهما ووجوب تماثل عنصري العالمين مطلقا ممنوع لامكان
الاختلاف في الصورة والهيولى وان حصل الاشتراك في الصفات واللوازم فرع الجنة
والنار مخلوقتان خلافا لابي هاشم والقاضي عبد الجبار لنا قوله تعالى وجنة عرضها السموات
والارض اعدت للمتقين لا يقال انما يكون عرضها عرضهما اذا وقعت في احيازهما وذلك
انما يكون بعد فنائهما لاستحالة تداخل الاجسام لان المراد ان عرضها مثل عرضهما لقوله تعالى
كعرض السموات والارض ولان عرضها لا يكون عين عرضهما وقوله تعالى واتقوا النار التي
وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين واسكان ادم في الجنة واخراجه عنها قالوا لو كانت
الجنة مخلوقة لما كانت دائمة لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والتالي باطل لقوله

تعالى اكلها دائم اي مأكولها دائم قلنا معنى قوله كل شيء هالك الا وجهه ان كل
شيء مما سواه فهو هالك معدوم في حد ذاته وبالنظر اليه من حيث هو لان للعدم تطرقا
عليه وان سلم فمخصوص جمعا بين الادلة وايضا قوله تعالى اكلها دائم متروك الظاهر لان
المأكول لا محالة يفنى بالاكل بل المعنى انه كلما فني شيء منها حدث عقيبه مثله فولا
لاينا في عدم الجنة طرفة عين الرابع في الثواب والعقاب قالت البصرية الثواب
على الطاعة حق على الله تعالى واجب لانه انما شرع التكاليف الشاقة لغرض لاستحالة
العبث عليه وعود الفوائد اليه وذلك الغرض اما حصول نفع او دفع ضرر والثاني
باطل لانه لو ابقانا على العدم لاسترحنا ولم نحتج الى تلك المشاق والاول اما ان يكون
منفعة سابقة وهو مستقبح عقلا او لاحقة وهو المطلوب وايضا قوله تعالى جزاء
بما كانوا يعملون وامثاله يدل على ان العمل يستدعي الثواب قلنا قد بينا انه لا غرض
لفعله ولا علة لحكمه وم وذلك فلم لا يكفي سوابق النعم والاستقباح ممنوع كيف والمعتزلة
اوجبوا الشكر والنظر في المعرفة عقلا لما سبق من نعمه والاية لا تدل على الوجوب ولغة
الجزاء يكفي لاطلاقه كون الفعل علامة ودليلا وقالت المعتزلة والخوارج انه يجب عليه
عقاب الكافر وصاحب الكبيرة لان العفو تسوية بين المطيع والعاصي ولان تشهي
الفسوق كثير فيا فلو لم يكن بحيث يقطع بالعقاب كان ذلك اغراء عليه ولانه
تعالى اخبر بان الكافر والفاسق يدخلون النار في مواضع شتى والخلف في خبره
محال والجواب عن الاول انه تعالى وان لم يعذب العاصي لكنه لا يثيبه اثابة المطيع
فلا تسوية وعن الثاني ان تغليب طرف العقاب بالتهديد والتوعيد كاف
في الانجام وتوقع العفو قبل التوبة كتوقعه بالتوبة وعن الثالث انه لا يدل
شيء منها على وجوب العقاب في نفسه ثم قالوا وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع

كوعيد الكافر لوجوه الاول الايات المشتملة على لفظ الخلود في وعيدهم كقوله تعالى بلى
من كسب سيئة ومن يعص الله ورسوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا الثاني قوله تعالى في
حقهم وما هم عنها بغائبين الثالث ان الفاسق يستحق العقاب بفسقه وذلك
يسقط ما يستحقه من الثواب لما بينهما من التنافي واجيب عن الاول بان الخلود هو المكث الطويل
واستعماله بهذا المعنى كثير وعن الثاني بان المراد من الفجار الكاملون في الفجور وهم الكفار بدليل قوله
تعالى اولئك هم الكفرة الفجرة وتوفيقا بينه وبين الايات الدالة على اختصاص العذاب في الكفار
كقوله تعالى ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين انا قد اوحي الينا ان العذاب على من كذب وتولى
كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها الم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا لا يصلاها
الا الاشقى الذي كذب وتولى يوم لا يخزي الله النبي والذين امنوا معه والفاسق مؤمن
لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ولهذا قطع مقاتل بن سليمان والمرجئة
بانهم لا يعاقبون وعن الثالث بمنع الاستحقاقين ومنافاتهما وبان استحقاق العقاب
لو احبط استحقاق الثواب فاما ان يحبط منه شي على طريقة الموازنة كما هو مذهب
ابن هاشم ولا ينحبط وهو مذهب ابيه وكلاهما باطلان اما الاول فلان تاثير كل
منهما في عدم الاخر اما ان يكون معا او على التعاقب والاول محال لاستلزام وجودهما
حال عدمهما وكذا الثاني لان المغلوب المحبط لا يعود غالبا واما الثاني فلانه الغاء للطاعة
وتضييع لها وهو باطل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره واما اصحابنا
فقالوا الثواب فضل من الله والعذاب عدل منه والعمل دليل وكل ميسر لما خلق له
يخلد المؤمن الموفق للطاعات في جناته وفاء بوعده ويعذب الكافر المعاند في ناره
ابدا بمقتضى وعيده وينقطع وعيد المؤمن من العاصي لقوله تعالى ومن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره ولا يرى الا بعد الخلاص من العذاب وقوله تعالى يغفر الذنوب جميعا ولقوله
عليه

عليه الصلاة والسلام من قال لا اله الا الله دخل الجنة ويرجى عفو الكافر البالغ في اجتهاده
الطالب للهدى من فضله ولطفه فان قيل القوى الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناهية
لانها منقسمة بانقسام محلها فبعضها اذا حرك جسمها فاما ان يحرك حركات
متناهية فيكون تحريك الكل ضعف تحريك الجزء لان نسبة الاثرين كنسبة المؤثرين وضعف
المتناهي متناه او يحرك حركات غير متناهية فكل القوة اذ لم يزد عليها كان الشيء مع غيره كهو
معه وان زادت وقعت الزيادة على غير المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال وايضا
فالحرارة مولدة من العناصر والحرارة لا تزال تنقص الرطوبة حتى تزول بالكلية وينقص الانطفاء
الحرارة وحرارة البدن فكيف يدوم الثواب والعقاب وايضا دوام الحياة مع دوام الاحتراق غير
معقول قلنا اما الاول فمبني على نفي الجوهر الفرد وكون القوة في محالها والجزء القوة قوة والبرهان
لم يتم عليها ومع ذلك فانه منقوض بحركات الافلاك ومدفوع بان القوى عندنا عرض فلعله يفنى
ويجدد واما الثاني فممنوع لان القول بالمزاج وتركيب البدن من العناصر ليس بيقيني وتاثير الحرارة
في الرطوبة انما يفضي الى افنائها لو لم يكن ورود الغذاء على البدن بمقدار ما يتحلل منه وكذا الثالث
لان اعتدال المزاج ليس شرطا للحياة عندنا وايضا فان من الحيوانات من يعيش في النار والسمندر فلا
يبعد ان يجعل الله تعالى بدن الكافر بحيث يتألم بالنار ولا يموت ولا يعود بها الخامس في نفي
الشفاعة لاصحاب الكبائر اما الاول فلقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن
السيئات وقوله او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير والاجماع على انه عفو وهو انما يتحقق بترك العقاب
عن المستحق والمعتزلة منعوا العذاب على الصغائر قبل التوبة والكبائر بعدها فالعفو هو الكبائر قبلها
وقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي قبل التوبة والا لم يبق وجه
الفرق ولا التعليق بالمشيئة على رأيهم وقوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم
وامثال ذلك كثيرة واما الثاني فلانه تعالى امر النبي بالاستغفار لذنوب المؤمنين وقال

واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة مؤمن لما مر فيستغفر له صيانة لعصمته
ويقبل منه تحصيلا لمرضاته لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله عليه افضل عليه افضل
الصلاة والسلام شفاعتي لاهل الكبائر من امتي احتجوا بقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا وقوله ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع وقوله من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه
ولا خلة ولا شفاعة وقوله وما للظالمين من انصار واجيب بانها غير عامة في الاعيان ولا
في الازمان وان ثبت عمومها فهي مخصوصة بما ذكرنا السادس في اثبات عذاب القبر لقوله
في آل فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون اشد العذاب
وفي قوم نوح اغرقوا فادخلوا نارا والفاء للتعقيب وقوله حكاية ربنا امتنا اثنتين واحييتنا
اثنتين وذلك دليل على ان في القبر حياة وموتا احتج المخالف بقوله لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى وقوله وما انت بمسمع من في القبور واجيب عن الاول بان معناه ان نعيم الجنة
لا ينقطع بالموت كما انقطع نعيم الدنيا به لا وحدة الموت فان الله تعالى احيى كثيرا من الناس
في زمان موسى وعيسى واماتهم ثانيا وعن الثاني فان عدم سماعه لا يستلزم عدم ادراك الموتى
السابع في سائر السمعيات من الصراط والميزان وتطاير الكتب واحوال الجنة والنار والاصل فيها
انها امور ممكنة اخبر الصادق عنها فوجب ان يكون حقا الثامن في الاسماء الشرعية الايمان في
اللغة التصديق وفي الشرع عبارة عن تصديق الرسول فيما علم مجيئه عليه الصلاة والسلام به
ضرورة عندنا وعن كلمتي الشهادة عند الكرامية وعن امتثال الواجبات والاجتناب عن المحرمات
عند المعتزلة وعن مجموع ذلك عند اكثر السلف والذي يدل على خروج العمل عن مفهومه عطفه
عليه في قوله الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقوله والذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم واما
قوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم فسماه ايمانكم بالصلاة الى بيت المقدس وايضا محمد عليه
الصلاة وحملها يكون على طريق المجاز وقوله عليه الصلاة والسلام الايمان بضع وسبعون

شعبة افضلها قول لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق فمعناه شعب الايمان لان
اماطة الاذى غير داخلة فيه وفاقا والله سبحانه وتعالى اعلم

الباب الثالث

في الامام وفيه مباحث الاول في وجوب نصب الامام اوجبه الامامية والاسماعيلية على الله
تعالى والمعتزلة والزيدية علينا عقلا واصحابنا سمعا ولم يوجبه الخوارج مطلقا لنا مقامات بيان
وجوبه علينا سمعا وعدم وجوبه على الله اما الاول فلان نصب الامام يدفع ضررا لا يندفع
الا به لان الخلق اذا كان لهم رئيس قاهر يأمر بالطاعات وينهى عن المعاصي ويرد بأس
الظلمة عن المستضعفين استحوذ عليهم الشيطان وفشى فيهم الفسوق والعصيان وشاع الهرج
والمرج ودفع الضرر عن النفس بقدر الامكان واجب باجماع الانبياء واتفاق العقلاء فان قيل يحتمل
مفاسد ايضا اذ ربما استنكف الناس عن طاعته فيزداد الفساد ويستولي عليهم فيظلمهم ويجنح
الى دفع المعارض ويعود الرياسة الى من يرمال فينقص منهم قلنا احتمالات مرجوحة مغمورة
في جنب الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير واما الثاني فلما بينا انه لا يجب عليه شيء بل هو الموجب
لكل شيء احتجت الامامية بانه لطف لانه اذا كان الامام كان حال المكلف الى قبول الطاعات
والاحتراز عن المعاصي اقرب مما اذا لم يوجد واللطف على الله واجب قياسا على التمكين
والجواب بعد تسليم المقدمات الباطلة ان اللطف الذي ذكرتموه انما يحصل بوجود امام
ظاهر قاهر يرجى ثوابه ويخشى عقابه وانتم لا توجبونه كيف ولم يتمكن من عهد النبوة الى
ايامنا امام على ما وصفوه الثاني في صفات الائمة الاولى ان يكون مجتهدا في اصول الدين و
فروعه ليتمكن من ايراد الدلائل وحل الشكوك والحكم والفتوى في الوقائع الثانية ان يكون
ذا رأي وتدبير يدبر الحرب والسلم وسائر امور السياسة الثالثة ان يكون شجاعا لا يجبن عن القتال
بالحرب ولا يضعف قلبه عن اقامة الحد رجم تساهلوا في الصفات الثلاث وقالوا يجب
من كان موصوفا بها الرابعة ان يكون عدلا لانه متصرف في رقاب الناس واموالهم وابضاعهم

الخامسة والسادسة العقل والبلوغ السابعة الذكورة فان النساء ناقصات عقل ودين الثامنة الحرية لان
العبد مستحقر بين الناس مشتغل بخدمة السيد التاسعة كونه قرشيا خلافا للخوارج وجمع من المعتزلة لنا
قوله عليه الصلاة والسلام الائمة من قريش واللام في الجمع حيث لا عهد للعموم وقوله الولاة من قريش
ما اطاعوا الله واستقاموا الامر ولا يشترط فيهم العصمة خلافا للاسماعيلية والاثنا عشرية لنا انا سنبين
ان شاء الله تعالى امامة ابي بكر رضي الله عنه والامامية اجمعوا على كونه غير واجب العصمة لا اقول انه غير معصوم
احتجوا بان وجه الحاجة اما المعارف الالهية او تعليم الامة كما هو مذهب اصحاب التعليم او تعليم الواجبات
العقلية او تقريب الخلق الى الطاعات كما هو مذهب الاثنا عشرية وذلك لا يحصل الا اذا كان الامام معصوما
وبان احتياج الناس الى الامام لجواز الخطا عليهم فلو جاز الخطا عليه ايضا احتاج الى امام اخر وتسلسل
وبقوله تعالى اني جاعلك للناس اماما الاية والجواب عن الاولين بمنع المقدمات وعن الثالث بان الاية
تدل على ان شرط الامام ان لا يكون مشتغلا بالذنوب التي تنثلم بها العدالة لا ان يكون معصوما
الثالث فيما يحصل به الامامة الاجماع على ان تنصيص الله ورسوله والامام السابق اسباب
مستقلة في ذلك انما الخلاف فيما اذا بايعت الامة شخصا مستعدا لها او استولى بشوكته
على خطط الاسلام فقال بهما اصحابنا والمعتزلة لحصول المقصود بهما وقالت الزيدية كل
فاطمي عالم خرج بالسيف وادعى الامامة صار اماما وانكر الامامية ذلك مطلقا واحتجوا
بوجوه الاول ان اهل البيعة لا تصرف لهم في امر غيرهم فكيف يولونه عليهم الثاني
ان اثبات الامامة بالبيعة قد يفضي الى الفتنة لاحتمال ان تبايع كل فرقة
شخصا فيقع بينهم التحارب الثالث ان منصب القضاء لا يحصل بالتعيين فكذا
الامامة الرابع الامام نائب الله ورسوله فلا تثبت خلافته الا بقول الله
ورسوله والجواب عن الاول بانه منقوض بالشاهد والحاكم وعن الثاني ان الفتنة تندفع
بترجيح الاعلم الاورع الاسن الاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الثالث بمنع الاصل

سيما اذا شغرت البلاد عن الامام وعن الرابع لم لا يجوز ان يكون اختيار الامة او ظهور الشوكة
كاشفا عن كونه اماما نائبا لله ولرسوله ودليلا عليه الرابع في اقامة الدليل على ان الامام
الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر رضي الله تعالى عنه وخالف الشيعة فيه جمهور
المسلمين ويدل عليه وجوه الاول قوله تعالى وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات
ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم فالموعودون بالاستخلاف والتمكين اما علي
كرم الله وجهه ومن قام بالامر بعده او ابو بكر ومن بعده والاول باطل اجماعا فتعين الثاني قوله
تعالى ستدعون الى قوم الاية والداعي المحظور مخالفته ليس محمد عليه الصلاة والسلام لقوله قل لن
تتبعونا ولا علي رضي الله عنه لانه ما حارب الكفار في ايام خلافته ولا من ملك بعده وفاقا
فتعين من كان قبله الثالث انه عليه الصلاة والسلام استخلفه في الصلاة ايام مرضه وما
عزله فبقي كونه خليفة في الصلاة بعد وفاته فاذا ثبت خلافته فيها ثبت خلافته في
غيرها لعدم القائل بالفصل الرابع الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير بعد ذلك ملكا عضوضا
وكان خلافة الشيخين ثلاث عشرة سنة وخلافة عثمان رضي الله عنه اثنتي عشرة سنة وخلافة
علي كرم الله وجهه خمس سنين وهذا دليل واضح على خلافة الائمة الاربعة رضوان الله عليهم
الخامس ان الامة اجمعوا على امامة احد الاشخاص الثلاثة وهم ابو بكر وعلي والعباس وبطل
القول بامامة علي والعباس فتعين القول بامامته اما الاجماع فمشهور مذكور في كتب
السير والتواريخ واما بطلان القول بامامتهما فلانه لو كان الحق لاحدهما لنازع ابا بكر وناظره
واظهر عليه حجته ولم يرض بخلافته فان الرضى بالظلم ظلم قيل الحق كان لعلي رضي الله تعالى عنه
الا انه اعرض عنه تقية قلنا كيف وكان هو في غاية الشجاعة والشهامة وكانت فاطمة
الزهراء رضي الله تعالى عنها مع علو شانها زوجة له واكثر صناديد قريش وسادتهم
معه كالحسن والحسين والعباس مع منصبه فانه قال له امدد يدك لابايعك حتى يقول

بايع عمه رسول الله ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان والزبير مع غاية شجاعته سل السيف وقال لا ارضى
بخلافة ابي بكر وابو سفيان رئيس مكة ورأس بني امية قال ارضيتم يا بني عبد مناف ان يلي عليكم
تيم والانصار نازعوا ابا بكر ومنعوه الخلافة وكان ابو بكر شيخا ضعيفا خاشعا حليما عادم
المال قليل الاعوان واحتجت الشيعة على امامة علي كرم الله وجهه بوجوه الاول قوله
انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون فالمراد
من الولي او المتصرف لا غير تقليلا للاشتراك والاول باطل لعدم اختصاص النصرة بالمذكور
فتعين الثاني فثبت ان المؤمن الموصوف يستحق التصرف في امور المسلمين والمفسرون ذكروا فيها
ان المراد منه علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه لانه كان يصلي فسأله السائل فاعطاه خاتمه راكعا
والمستحق المتصرف هو الامام فثبت انه امام ويقرب منه قوله عليه الصلاة والسلام من
كنت مولاه فعلي مولاه والثاني قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هارون من موسى
وكان هارون خليفة لقوله تعالى واذ قال موسى لاخيه هارون اخلفني في قومي
الا انه توفي قبله عليهما الصلاة والسلام والثالث قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا
اليه سلموا على امير المؤمنين واخذ بيده وقال هذا خليفتي فيكم بعدي فاسمعوا
واطيعوا له الرابع ان الامة اجمعوا على امامة احد الاشخاص الثلاثة وبطل القول بامامة
ابي بكر وعباس لما ثبت ان الامام يجب ان يكون واجب العصمة وان يكون منصوصا
عليه وهما لم يكونا واجبي العصمة ولا منصوصا عليهما بالاتفاق فتعين القول
بامامة علي كرم الله وجهه الخامس انه لا بد وان الرسول عليه الصلاة والسلام نص على امامة
متعين تكميلا لامور الدين واشفاقا على الامة ولم ينص في ابي بكر وعلي بالاجماع ولا لابي
بكر والا كان توقيفا امامته على البيعة معصية فتعين تنصيصه لعلي رضي الله عنه السادس
ان عليا كرم الله وجهه كان افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ثبت بالاخبار

الصحيح

الصحيحة انه المراد من قوله حكاية انفسنا وانفسكم علي ولا شك انه ليس نفس محمد صلى الله عليه
وسلم بعينه بل المراد منه اما انه بمنزلته او هو اقرب الناس اليه وكل من كان كذلك كان
افضل الخلق بعده ولانه اعلم الصحابة لانه كان اشدهم ذكاء وفطنة واكثرهم تدبرا وروية
وكان حرصه على التعلم اكثر واهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم بارشاده وتدبيره اتم وابلغ
وكان مقدما في فنون العلوم الدينية اصولها وفروعها فان اكثر فرق المتكلمين ينتسبون
اليه ويسندون اصول قواعدهم الى قوله والحكماء يعظمونه غاية التعظيم والمتقشفة يا
حذون بزيه وقد قال عليه افضل الصلاة والسلام اقضاكم علي وايضا فاحاديث
كثيرة كحديث الطير وحديث خيبر وبردة شهادة على كونه افضل والافضل يجب
ان يكون اماما والجواب عن الاول ان عموم النص غير مسلم وان حمل الجمع على الواحد
متعذر بل المراد منه هو الناصر وعن الثاني ان معناه التشبيه في الاخوة و
القرابة وعن الثالث ان هذه الاخبار غير متواترة ولا صحيحة عندنا فلا تقوم
حجة علينا وعن الرابع انا لا نسلم وجوب العصمة ووجوب التنصيص وعدم
النص في شأن ابي بكر وعن الخامس انه فوض الامر الى المكلفين لعلمه كان الاصلح
وعن السادس انه معارض بمثله والدليل على افضلية ابي بكر رضي الله عنه قوله تعالى
وسيجنبها الاتقى فان المراد بها اما ابو بكر او علي وفاقا والثاني مدفوع بقوله
تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى لان عليا كرم الله وجهه كان في تربيته
والنفقة وكذلك وكل من كان اتقى كان اكرم عند الله وافضل لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم
وقوله صلى الله عليه وسلم ما طلعت الشمس ولا غربت على احد بعد النبيين والمرسلين افضل من ابي
بكر وقوله عليه افضل الصلاة والسلام لابي بكر وعمر هما سيدا كهول اهل الجنة ما خلا النبيين

والمرسلين الخامس في فضل الصحابة يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم فان المولى عز
وجل اثنى عليهم في مواضع كثيرة منها قوله تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار
وقوله عز يوم لا يخزي الله النبي والذين امنوا معه وقوله تعالى والذين امنوا معه اشداء على
الكفار رحماء بينهم وقوله عليه افضل الصلاة والسلام لو انفق احدكم ملأ الارض ذهبا
ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه وقال عليه الصلاة والسلام اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وقال
صلى الله عليه وسلم الله الله في اصحابي لا تتخذوهم من بعدي غرضا فمن احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم
فببغضي ابغضهم ومن اذاهم فقد اذاني ومن اذاني فقد اذى الله ومن اذى الله ورسوله فيوشك
ان ياخذه وما نقل من المطاعن فله محامل وتاويلات ومع ذلك فلا يعادل
ما ورد في مناقبهم وحكي عن اثارهم نفعنا الله بمحبتهم اجمعين وجعلنا لهديهم متبعين
وعصمنا من زيغ الضالين وبعثنا يوم الدين في عداد الهادين بفضله العظيم وفضله
العميم انه سميع مجيب روف قريب وصلى الله على اشرف رسله وانبيائه واكرم اتقيائه
واصفيائه والحمد لله رب العالمين تمت برقم كاتبها لنفسه افقر العباد الى الله تعالى
مصطفى الباجوري نور الله قلبه واشغل حبه واليه بالتحقيق
حيث كان بجاه سيد ولد عدنان سنة ١٢٩٢ اثنان وتسعين و
مائتين والف من هجرة من حاز الفخر والشرف
يوم مضى ثلاثة وعشرون
من ربيع الثاني وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه
وسلم